بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كـــليـــة التـــجـــــــــارة
قسم المحاسبـــــة والتمويل

دراسة بعنوان

دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الإستثمارات المالية

"دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

إعداد الطالب
حسام سعيد أبو وطفة

إشراف الأستاذ الدكتور
سالم عبد الله حلس

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1430هـ - 2009 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ..... Ref ج س غ/35/
2009/11/14
التاريخ ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حسام سعيد حسين أبو وطفة** لنيل درجة الماجستير في **كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

"دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 26 ذو القعدة 1430هـ الموافق 2009/11/14م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. سالم عبد الله حلس	مشرفاً ورئيساً
د. علي عبد الله شاهين	مناقشاً داخلياً
د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية التجارة/** قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب 108 الرمال غزة فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

* قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم *

صدق الله العظيم

(سورة البقرة 32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى ..... من تحت أقدامها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون.

إلى ..... من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي المعطاء.

إلى ..... من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجتي الصابرة.

إلى ..... من لأجلها سرت في الدرب، إلى ابنتي الغالية .

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليرو ثمرة جهدهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".
أشكر الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي مكنني من إنجاز هذا العمل المتواضع، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى جامعتي الجامعة الإسلامية، لما قدمته لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور سالم حلس لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، و إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى زملائي اللذين ساندوني معنويا وماديا ووقفوا بجانبي منذ بداية مسيرتي العلمية ولغاية الآن وجزاهم الله عني كل الخير.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مع عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية وتطور الميثاق الأخلاقي وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسئوليات المتعلقة بها، والتطرق لمفهوم الاستثمارات المالية ودور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية هذه الاستثمارات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانه أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة وهم المراجعين الداخليين العاملين في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن هنالك دور ملموس لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، وأن عمل المراجعة الداخلية يرتكز على عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها في الاستثمارات المالية والمتمثلة في استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وجودة أداء عمل المراجع الداخلي، كذلك فإن تواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين كفاءة وفاعلية هذه الاستثمارات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة، وضرورة العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية، وضرورة العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجع الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study has discussed and analyzed the functions and role of internal audit in activating at improving the efficiency and effectiveness of financial investments for the companies listed at the Palestine Securities Exchange, with a quick review of the internal audit's concept, the ethics convention development, and the professional criteria's development of internal audit within its tasks and responsibilities, and mention the financial investment concept with the internal audit's role at improving the efficiency and effectiveness of the investments. Also, used the descriptive method at the research by collecting data from primary and secondary sources, where data was collected through a special questionnaire prepared for this purpose which distributed to a research community -Internal auditors- who are working at companies listed at the Palestine Securities Exchange. also, used the Statistical Analysis Program (SPSS) in analyzing the data and test hypotheses.

A set of Conclusion were obtained and the most important Conclusion was: there is a significant role for the internal audit function to improve the efficiency and effectiveness of financial investments, and that the work of internal audit based on the essential elements on the basis determined by the degree of impact on financial investments and of the independence and objectivity of the internal auditor and the quality of the performance of the reference work procedure, as well as the presence of administrative management and integrated professional, which includes the presence of the Governing Council and the Department of Internal Audit contributes mainly to improve the efficiency and effectiveness of these investments.

A set of recommendations were concluded by the study, the most important ones were: increase the attention for the internal audit function, and the necessity of reinforcement the concepts and principles ruled by the international criteria for the internal audit to the whole internal auditors through making the necessary qualification training courses and follow-up updating and developing the right applications for the interior auditing criteria and the need to support the bases and foundations of the Internal Auditor's independency.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

1 بيان المحتويات	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	ر
فهرس الملاحق	س
الفصل الأول: خطة الدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 أهمية الدراسة	4
1-4 أهداف الدراسة	4
1-5 فرضيات الدراسة	5
1-6 متغيرات الدراسة	5
1-7 منهجية الدراسة	6
1-8 الدراسات السابقة	6
1-9 التعليق على الدراسات السابقة	10
1-10 تعريف بالمصطلحات	10
الفصل الثاني: دور وأهمية المراجعة الداخلية	
2-1 المقدمة	13
2-2 تطور مفهوم المراجعة الداخلية	14
2-3 أهداف ووظائف المراجعة الداخلية	17
2-4 مجالات المراجعة الداخلية	20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 الخواص الرئيسية لإدارة المراجعة الداخلية	20
2-6 مزايا المراجعة الداخلية	21
2-7 معهد المراجعين الداخلين	21
2-8 معايير المراجعة الداخلية	22
2-9 أثر تطور معايير المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	25
2-10 دليل أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية	26
2-11 المعايير السلوكية للمراجعة الداخلية	27
2-12 المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	28
2-13 الفهم والتقييم الأولي للمراجعة الداخلية	30
2-14 توقيت الاتصال والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي	31
2-15 تقييم واختبار عمل المراجعة الداخلية	31
2-16 أثر تطور مفهوم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	33
2-17 أهمية ودور تقارير المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	34
2-18 أهمية المراجعة الداخلية كأداة لترشيد القرارات الاستثمارية	36
الفصل الثالث: الاستثمارات	
3-1 المقدمة	38
3-2 مفهوم الاستثمارات	39
3-3 أهداف الاستثمار	40
3-4 الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري	41
3-5 عوامل نجاح الاستثمارات	42
3-6 أدوات الاستثمارات	43
3-7 أنواع الاستثمارات	57
3-8 أهم معوقات الاستثمار في فلسطين	58
3-9 الأسواق المالية ودورها في دعم الاستثمارات	59
3-10 مفهوم الكفاءة وأهميتها لسوق الأوراق المالية	61
3-11 دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية	62
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	
4-1 المقدمة	66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 منهجية الدراسة	66
3-4 مجتمع وعينة الدراسة	67
4-4 خصائص وسمات عينة الدراسة	69
5-4 أداة الدراسة	71
6-4 صدق الاستبانة	72
1-6-4 صدق تحكيم الاستبانة	72
2-6-4 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة	72
3-6-4 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	76
7-4 ثبات الاستبانة	77
1-7-4 طريقة التجزئة النصفية	77
2-7-4 طريقة ألفا كرونباخ	77
8-4 المعالجات الإحصائية	78
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	
1-5 المقدمة	81
2-5 تحليل ومناقشة اختبار فرضيات الدراسة	81
1-2-5 تحليل فقرات الفرضية الأولى	81
2-2-5 تحليل فقرات الفرضية الثانية	84
3-2-5 تحليل فقرات الفرضية الثالثة	87
4-2-5 تحليل فقرات الفرضية الرابعة	90
5-2-5 تحليل فقرات الفرضية الخامسة	93
6-2-5 تحليل فقرات الفرضية السادسة	96
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
1-6 المقدمة	104
2-6 النتائج	104
3-6 التوصيات	105
4-6 مقترحات لدراسات مستقبلية	106
المراجع	107
الملاحق	112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الفصل الثاني		
جدول رقم (1)	معايير المراجعة الداخلية	23
الفصل الرابع		
جدول رقم (2)	توزيع الاستبانات على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	67
جدول رقم (3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	69
جدول رقم (4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	69
جدول رقم (5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية	70
جدول رقم (6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	70
جدول رقم (7)	مقياس ليكارت الخماسي	72
جدول رقم (8)	معاملات الارتباط بين كل فقرة والمعدل الكلي للمحور التابع له	73
جدول رقم (9)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	76
جدول رقم (10)	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ)	78
جدول رقم (11)	تحليل فقرات المحور الأول (تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)	83
جدول رقم (12)	تحليل فقرات المحور الثاني (تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)	85
جدول رقم (13)	تحليل فقرات المحور الثالث (التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)	89
جدول رقم (14)	تحليل فقرات المحور الرابع (خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)	92
جدول رقم (15)	تحليل فقرات المحور الخامس(استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي يؤدى	95

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)	
جدول رقم (16)	نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دو المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستمارات المالية تعزى إلى المؤهل العلمي	97
جدول رقم (17)	نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دو المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستمارات المالية تعزى إلى التخصص العلمي	99
جدول رقم (18)	نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دو المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستمارات المالية تعزى إلى الشهادات المهنية	100
جدول رقم (19)	نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دو المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستمارات المالية تعزى إلى سنوات الخبرة	102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

م	بيان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	الاستبانة الموجهة إلى مجتمع الدراسة	113
ملحق رقم (2)	كشف بأسماء المحكمين للاستبانة	121
ملحق رقم (3)	كشف بأسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

(خطة الدراسة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 المقدمة:

إن انتشار ظاهرة تعثر الشركات المساهمة، وتزايد حالات المخالفات المالية والمحاسبية في الشركات الكبيرة في كافة الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، بالإضافة إلى ثبوت تورط بعض مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين فيما نسب إلى هذه الشركات من مخالفات، وانعكاس ذلك على فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وازدياد تعثر الاستثمارات المالية لهذه الشركات، لذا كان الاهتمام بتفعيل وتحسين عمل دور المراجع الداخلي هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات. كذلك كان لقانون الاستثمار الفلسطيني عظيم الأثر في زيادة جودة المراجعة، حيث أنه نظم العلاقة بين المستثمر وحقوقه على المراجع في الحصول على تقرير يفيد باستمرار المنشأة محل الفحص أو غير ذلك وكذلك الإفصاح عن رأيه الفني تجاه عدالة وصدق القوائم المالية.(محمود، 2003، ص2)

فالمراجعة الداخلية هي الركيزة الأساسية للمراقبة الداخلية، وهي وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة حيث يتم مراجعة العمليات والمستندات بمعرفة المراجع الداخلي أو موظفي تلك الإدارات، وتعرف المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة داخل المنشأة للقيام بمساعدتها على المجالات المختلفة لتحقيق أهدافها الإدارية (نسمان، 2009، ص2).

من هنا يمكن القول أن للمراجعة الداخلية دور هام في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية خدمة لأصحاب المصالح من مساهمين وأصحاب السندات والبنوك والمقرضين من خلال منظومة من أداء الإدارات واللجان والمجالس التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والفني والمهني لأعمال المراجعة (ميخائيل، 2005، ص193).

وقد زادت أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية مع المتطلبات الجديدة التي بدأت تفرضها قوانين بعض الدول ومنها قانون الشركات الأمريكي، حيث ألزم الإدارة بالتحقق من فعالية إجراءات وآليات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية وربع السنوية، وألزم الإدارة بتوثيق وتقييم والتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ، وألزم القانون أيضاً أن تقوم لجنة المراجعة بإعداد برنامج إنذار للتقرير عن المشاكل المحاسبية المالية المحتملة، كما ألزمها أيضاً بالإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية، وعليه فقد أدت هذه المتطلبات الجديدة إلي توسيع دور وظيفة المراجعة الداخلية في دعم المنشآت لغرض مقابلة هذه المتطلبات الإلزامية. (عيسى، 2008،ص3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند النظر إلي الاستثمارات المالية من خلال علاقتها بعملية المراجعة الداخلية أو النظر إليها من خلال انعكاساتها على متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال أو غير ذلك فإن كل هذا يتبلور من وجهة نظر الباحث في العلاقة التي قد توجد بين دور المراجعة الداخلية وتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية. والتي يمكن التطرق إليها في هذا الفصل من خلال مشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات ومتغيرات ومنهجية الدراسة.

2-1 مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في أن الإدارة حاليًا في حاجة ماسة إلى جهة مستقلة عن أقسامها الأخرى، تقوم بمتابعة تطبيق وتقويم الجودة الشاملة في أنشطة الشركة، وأن المراجعة الداخلية هي الجهة المخولة للقيام بذلك. إلا أن ذلك يتطلب تطويرها، وتحديث وظائفها وأهدافها وفقاً لمبادئ الجودة الشاملة، وذلك عن طريق إعادة هيكلتها، لكي تواكب التوجه الحديث في بيئة الأعمال الذي يرى أن رضا العميل أصبح عاملاً أساسيًا في استمرارية الشركة، وليس فقط عامل الربح كما كان ينظر إليه سابقًا.(الصاطي،1997 ،ص5) كل هذه الأمور خلصت إلى جعل المشكلة تتمحور في:

ما دور إدارات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ؟
2. ما مدى تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ؟
3. ما مدى تأثير التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ؟
4. ما مدى تأثير خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ؟
5. ما مدى تأثير استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

1. التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق عمل المراجعة الداخلية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات الفلسطينية مما سينعكس على البيئة الاقتصادية الفلسطينية بالإيجاب.
2. الدراسة تبحث في أثر دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية من وجهة نظر المراجع الداخلي وهو مالم تتطرق إليه أيٍ من الدراسات السابقة.
3. ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين دور المراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في بيئة الممارسة المهنية.

4-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لدور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة وتحليل أثر تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وأهمية ذلك في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية
2. دراسة وتحليل أثر تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية وأهمية ذلك في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
3. دراسة وتحليل وتقييم تأثير التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة وأهمية ذلك في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
4. دراسة وتحليل مدى تأثير خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها وأهمية ذلك في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
5. دراسة وتحليل مدى استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وأهمية ذلك في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 فرضيات الدراسة:

لقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي و تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى بعض الصفات الشخصية (المؤهل العلمي و التخصص العلمي والشهادات المهنية وعدد سنوات الخبرة).

6-1 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع :

- تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المتغير المستقل :

- تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية.
- تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية.
- التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة .
- خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها.
- استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وللتوصل إلي نتائج منطقية تدعم الفرضيات الـواردة فـي الدراسة، كذلك تم استخدام المصادر الثانوية العربية والإنجليزية والتي تشمل ما كتب فـي الأدب المحاسبي عن موضوع الدراسة وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علميـة ومقـالات فـي الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم إعداد وتصميم استبانه وتوزيعها على جميع وحدات المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، و تم تفريغ وتحليـل الاستبانة من خلال استخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصـائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

8-1 الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية:

1. دراسة (المدلل،2007): بعنوان" دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور وظيفة المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

وتوصلت الدراسة إلى أن وحدات المراجعة الداخلية تقوم بدور جيد في ضبط الأداء المالي والإداري، والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية وتقويم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء، وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلال لوحدة المراجعة الداخلية وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة في فلسطين.

2. دراسة (جربوع، 2005): بعنوان "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الآخرين من القرن العشرين و منها الافلاسات التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات، وتقييم الأداء للأفراد داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحة المناسبة.

وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 سوف تفرض تحديات على الشركات المساهمة، فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضاء المستهلك، وهذا لا يتأتى إلا بمراجعة الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أو الخارجي وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أو للأطراف الخارجية أو لكليهما.

3. دراسة(العويسي،2002): بعنوان " دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في منشآت القطاع الخاص."

هدفت الدراسة إلى **تسليط الضوء على المراجعة الداخلية وعلى مهنة المراجعة الداخلية في منشآت القطاع الخاص في اليمن. والمساعدة في الحد من حالة حرمان الكثير من المنشآت ممن ليس لديها مراجع داخلي من الخدمات الجليلة والبناءة التي تقوم بها المراجعة الداخلية، والبحث في أسباب عدم انتشار هذه المهنة في منشآت القطاع الخاص اليمنية .**

وقد توصلت الدراسة إلى **وجوب مساعدة المراجع الداخلي في تسويق نفسه وإبراز أهمية عمله ودوره للآخرين. والتعرض لجوانب التشابه والاختلاف بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي وتوضيح العلاقة بينهما . كذلك بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة أنظمة الجودة كأحد أهم المهام الحديثة التي أوكلت إليه.**

4. دراسة (لبيب ،2002): بعنوان "نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إطار متكامل من الضوابط التي ترمي إلى زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي. وكذلك أهمية توجيه الجهود الأكاديمية والمهنية نحو إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة الداخلية لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال وبوجه خاص بعد أن تفجرت مشاكل انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الضوابط التي يمكن أن تزيد من درجة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ومن تلك الضوابط العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي وتفعيل دور لجان المراجعة بالإضافة إلى تطـــوير معـــايير الأداء المهنـــي للمراجعـــة الداخلية.

5. دراسة (الغباري،2000): بعنوان "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية."

هدفت الدراسة إلى إبراز الفكر المحاسبي المرتبط بعملية المراجعة الداخلية وتحديد المجالات التي يمكن من خلالها إضافة قيمة لعمليات المراجعة ووضع إطار مقترح يساهم في مواجهة التحديات وتحديد الاتجاهات المستقبلية لها.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع إطار يحدد الاتجاهات المستقبلية لأعمال المراجعة الداخلية وفي ضوء تنامي حدة المنافسة وظهور العديد من التحديات، وهو ما دفع المنظمات إلى تعظيم الاستفادة الفعالة من كافة مواردها المتاحة لتعظيم دور المراجعة الداخلية لتشمل مجالات إضافية تتعلق بالأنشطة الهامة المؤثرة في أعمال المنظمة مثل التخطيط الاستراتجي وأعمال إعادة الهندسة ونظم الجودة الشاملة والمراجعة البيئية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Arena, et al, 2006): بعنوان

" Internal Auditing in Italian organizations : A multiple case study"

هدفت الدراسة إلى وصف الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية في ستة شـــركات ايطالية وتحري وتحليل أثر التعليمات المشرعة عليها، بدراسة مقارنة بـــين أقســـام المراجعـــة الداخلية في هذه الشركات الستة، و إجراء المقابلات مع مدراء المراجعـــة الداخليـــة فـــي هـــذه الشركات والاطلاع على عينات من تقارير المراجعة الداخليـــة والوثـــائق العامـــة والتعليمـــات الداخلية المتعلقة بالحوكمة فيها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع كبير بين الخصائص الرئيسية لأقسام المراجعة الداخلية، وكذلك ركزت الدراسة على الضغوط المؤسساتية التي يتعـــرض لهـــا المراجعـــون الـــداخليون وقدمت الدراسة دليلا إضافيا على تأثير العوامل الأخرى علـــى تطـــور أداء أقســـام المراجعـــة الداخلية حيث يوجد في ايطاليا ثلاثة نماذج من الشركات، النموذج الأول هو تلك الشركات التـــي لا يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية ولكن يوجد بها نظام للرقابة الداخلية كأحد المتطلبات القانونية، أما النموذج الثاني فهو شركات يوجد بها قسم مستقل للمراجعة الداخلية ولكن ينحصـــر دورها في مراجعة الالتزام بالقواعد والإجراءات وهذه الشركات أشارت فيها المقـــابلات إلـــى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود مدى كبير من الضغوط المؤسساتية، أما النموذج الثالث فهو الشركات التي لا يتعدى دور المراجعة الداخلية فيها الرقابة على القوائم المالية واختبارات الالتزام بالقواعد والإجراءات إلى العمليات الإدارية بمراحلها وأنواعها ومستوياتها المختلفة وأظهرت المقابلات في هذه الحالة أن العوامل المؤثرة على تطور أداء أقسام المراجعة الداخلية علاوة على الضغوط المؤسساتية يمكن حصرها بالتالي :

1- التدريب والثقافة حيث أن الدور الاستشاري للمراجعين الداخليين يضطرهم إلى الإلمام بجميع مراحل العمل في المشروع.
2- الشخصية والقدرات القيادية والتي تجعل المراجع الداخلي قادرا على إقناع جميع مستويات المشروع بدوره في تدعيم وإسناد النشاط.
3- تعاون الإدارة وتجاوبها حيث أن هذا التعاون مهم جداً لدور المراجع الداخلي.

2. دراسة (Leung , Philomena 2003) بعنوان "The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia"

هدفت الدراسة إلى تعريف وتحديد هياكل المسئولية وأهداف المراجعة الداخلية في المنظمات الاسترالية وتحديد دورها في حوكمة هذه المنظمات ودراسة الوضع الإداري والتنظيمي لوظيفة المراجعة الداخلية وتقديم توصيات حول تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ودعم الإدارة السليمة، كذلك دراسة المؤهلات العلمية للمراجعين الداخليين والمسئولين عنهم، ودراسة خط التقرير الخاص بهم.

وتوصلت الدراسة إلى تزايد أهمية المراجعة الداخلية على الصعيد المهني والأكاديمي، وأن المراجعين الداخليين كانوا أكثر تركيزا على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأن المراجعين الداخليين كانوا قادرين على ممارسة أعمالا مختلفة ومتنوعة من الأنشطة، وأن هنالك تضارب في خطوط التقرير، وأن المراجع الداخلي في مجال حوكمة الشركات لا زال غير محدد بدقة في الشركات الاسترالية، وأوصت الدراسة بتعزيز هذا الدور عبر ميثاق المراجعة الداخلية ومعايير أكثر صرامة لحوكمة الشركات وإعادة الاعتبار للمهارات والخبرات في اختيار الموظفين الذين يقومون بمهمة المراجعة وزيادة حدة التنافس بينهم.

3.دراسة (LIU ,1997): بعنوان "Develop procedures for Internal Audit Organizations in the UK"

هدفت الدراسة إلى تأكيد الجودة الشاملة في عملية المراجعة الداخلية واستخلاص عوامل النجاح الرئيسية لإدارة المراجعة الداخلية وتطوير مقاييس جديدة لتقييم خدماتها، وذلك بالتطبيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تسع منشآت صناعية مختلفة في المملكة المتحدة حصلت على مزايا تنافسية ممتازة ساهمت في تكوينها الجودة المرتفعة لإدارة المراجعة الداخلية في هذه المنشآت.

وتوصلت الدراسة إلى الاتفاق على مجموعة من العوامل الضرورية لتحقيق الأداء الجيد لإدارة المراجعة الداخلية، تمثلت هذه العوامل في مكانة إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشآت، دور إدارة المراجعة الداخلية بالمنشأة، حجم العمل بإدارة المراجعة الداخلية، وقت إنجاز مهام المراجعة الداخلية، والقائم بتنفيذ أعمال المراجعة.

9-1 التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض لنتائج الدراسات السابقة نجد أن هنالك تباين واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث تناولت كل واحدة منها زاوية أو أكثر من زوايا الموضوع الخاص بالدراسة. لذلك تمت محاولة الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات ضمن هذه الدراسة.

وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تدرس العوامل المحددة لعمل المراجعة الداخلية والتي تؤثر في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، بلاضافة إلى المجالات التي تساهم فيها المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.كما أن مجتمع الدراسة الميدانية يقع في فلسطين فهي تدرس كذلك سبل الاعتماد على المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية في فلسطين، وكيفية النهوض بالموضوعين. إضافة إلى ما سبق فإن أي دراسة سابقة لم تتناول العلاقة بين دور المراجعة الداخلية وكفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في البيئة الفلسطينية.

10-1 تعريف بالمصطلحات

- **وحدات المراجعة الداخلية:**

هو مصطلح يستخدم في الدراسة للتعبير عن الوحدات التي تتبع مباشرة لأعلى سلطة في الهرم الإداري، والتي تمثل الأداة الرقابية التي تستخدمها الإدارة العليا في الرقابة على مختلف الأعمال الإدارية والمالية والفنية في المؤسسة، وقد تختلف مسمياتها من مؤسسة لأخرى حيث قد تعرف بوحدة الرقابة الداخلية، أو وحدة الرقابة والتفتيش، أو غيرها من المسميات، ومن ثم فإن هذه الدراسة تتعامل مع مصطلح المراجع الداخلي على أنه يحمل نفس المعاني التالية: مفتش داخلي، مراقب داخلي، مدقق داخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **نظام الرقابة الداخلية:**

عرف المعيار الدولي رقم 400 الرقابة الداخلية بأنها "جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في المنشأة، للمساعدة على تحقيق أغراض الإدارة في التأكد إلى الحد العملي المناسب من أداء الأعمال بكفاءة عالية، بما في ذلك تنفيذ السياسات الإدارية، وحماية الأصول، ومنع الغش والخطأ أو اكتشافه، ودقة اكتمال السجلات والدفاتر المحاسبية، وإعداد معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب.

- **المراجعة الداخلية:**

تعرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي مستقل يتم إنشاؤه داخل التنظيم كخدمة له، وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية الأخرى.

- **الاستثمار:**

هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل.

- **الفعالية:**

الدرجة التي يتم من خلالها انجاز أهداف المنظمة

- **الكفاءة:**

الدرجة التي يتم من خلالها تخفيض التكاليف بدون إجراء تخفيض في الفعالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

(دور وأهمية المراجعة الداخلية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 المقدمة:

تكتسب مهنة مراجعة الحسابات أهمية لا يمكن الإقلال من شأنها، حيث تلعب مهنة مراجعة الحسابات دور هام وجوهري في الحياة الاقتصادية، وهذا الدور يتمثل في حماية الأموال وتوجيهها إلى أفضل المشروعات والتي تحقق أفضل العوائد الممكنة.(الحداد،2008،ص41)

تقسم عملية المراجعة من حيث الهيئة التي تقوم بها إلى مراجعة داخلية ومراجعة خارجية، فالمراجعة الداخلية يقوم بها موظفون تابعون لإدارة المشروع، بينما يقوم بالمراجعة الخارجية مراجعو حسابات يتمتعون باستقلال وحياد تامين عن إدارة المشروع.(عبد الله، 2000،ص246)

وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم المقومات التي تعمل على رفع كفاءة مستوى الأداء في الشركات، حيث تعتبر المراجعة الداخلية نوعا من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى. (الصبان وآخرين،1996 ،ص31)

أن الأسواق المالية تحتاج إلى توافر نظام معلومات جيد يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وبالسعر المناسب، ويؤيد هذا الرأي العديد من الباحثين عندما يؤكدون بأن المعلومات الداخلية تعتبر أحد المقومات الرئيسية للمستثمر عند اتخاذ قراراته، والأساس الذي سيبنى عليه كافة قراراته الاستثمارية المتاحة في السوق والمتاجرة والقدرة الزمنية لاحتفاظه بكل بديل.(خليل، 2005، ص3)

لذلك تلعب وظيفية المراجعة الداخلية دوراً هاما في كافة المنشآت، حيث تقوم بمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة. كذلك فهي تعتبر جزء لا يتجزأ من الإدارة، وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأعمال الإدارية كتقييم أداء العاملين بالمنشأة. مد الإدارة العليا بالمعلومات الصحيحة وفي التوقيت المناسب عن المخاطر التي من الممكن أن تواجهها المنشأة.(عيسى، 2008، ص6)

وهناك الكثير من التطورات الحديثة التي طرأت على المراجعة الداخلية سواء من حيث النطاق أو الاستقلالية أو التبعية التنظيمية أو المعايير العامة، وظهور ما سمي بلجنة المراجعة ودور المراجع الداخلي ومسئولياته أمامها ومسئولية هذه اللجنة أمام مجلس الإدارة والمساهمين وغير ذلك من التطورات التي سوف يتم مناقشتها في هذا الفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 تطور مفهوم المراجعة الداخلية:

ظهرت المراجعة الداخلية منذ حوالي ثلاثين عاماً، وبالتالي فهي تعتبر حديثة بالمقارنة بالمراجعة الخارجية، وقد لاقت المراجعة الداخلية قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، وبهذا تصبح المراجعة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وانعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى لظهور المراجعة يرتكز على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية ولكن بعد توسيع نطاق المراجعة أصبح برنامج المراجعة يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى. ومن العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية:(الجزار، 1987، ص165)

1. الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش
2. ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
3. الحاجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.
4. ظهور البنوك وشركات التأمين أدى إلى ظهور الحاجة للمرجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات أولاً بأول.

وأدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة عام 1941م، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازم الالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة. لذلك تعددت التعريفات التي تناولت المراجعة الداخلية وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة ولقد قدمت عدة تعريفات لهذه الوظيفة في محاولة لتتبع التغييرات التي طرأت عليها إلى أن استقرت التعريفات على التعريف الذي أصدره معهد المراجعين الداخليين عام 1999، حيث عرفها المعهد في البداية بأنها: النشاط التقييمي المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة" (حجازي،2007،ص28). وتوالت بعد ذلك التعريفات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين حيث دأب المعهد على تحديث التعريف كلما اقتضت التطورات المهنية وتلك التي تطرأ على المشروعات والمنشآت كما اجتهد الكثير من الكتاب والباحثين في وضع تعريف للمراجعة الداخلية .

فقد عرفها (الصبان وآخرون،1996،ص31) بأنها " وظيفة تقييميه مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الواضح أن هذا التعريف يشير إلى شمول المراجعة الداخلية لجميع الأنشطة داخل المنشأة وبالتالي لا يقتصر على النشاط المالي والمحاسبي كما يشير إلى استقلالية المراجعة الداخلية عن الوظائف الأخرى في المشروع وأنها وظيفة تقييميه.

كما عرفها (عبد الله، 2000،ص246) بأنها:- "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".

أما بالنسبة للمنظمات المهنية فمعهد المراجعين الداخليين (IIA) قدم تعريف خاص به والذي يلقى اعترافاً أكبر من قبل الممتهنين والمستفيدين من وظيفة المراجعة الداخلية، حيث عرف "المراجعة الداخلية" بأنها :- نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة. (IIA، 2004)

ويشير هذا التعريف الصادر عن أهم المنظمات المتخصصة بالمراجعة الداخلية إلى التطورات المهمة التي حدثت في وظيفة المراجعة الداخلية من حيث النطاق والمسئوليات المنوطة بهذه الوظيفة وكذلك من حيث الأهمية والدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، كما ويؤكد على دور المراجعة الداخلية كنشاط استشاري وتأمين موضوعي ويوضح بما لا لبس فيه دور المراجعة الداخلية في زيادة القيمة وتحسين الأداء بالنسبة للعمليات الخاصة بالمنشأة ويعكس الدور الذي يتبناه معهد المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعم الاستثمارات المالية.

كذلك المجمع العربي للمحاسبين فقد عرف "المراجعة الداخلية بأنها " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى". كذلك تعريف آخر" للمراجعة الداخلية" بأنها مراجعة للعمليات والسجلات بصورة مستمرة يتم تنفيذه داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي معين للقيام بهذا العمل ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي كاف ويتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية. كما عرفت بأنها نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المنشأة الكبيرة على إدارة أعمالها بفاعلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو وظيفة من وظائف المشروع مستقلة عن الوظائف المحاسبية والتشغيلية ومسؤول تجاه الإدارة العليا مباشرة. كما يوجد تعريف يشير إلى أن المراجعة الداخلية وسيلة تقييم لعملية تدفق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكمالها، ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من توافر التجانس الذاتي، والتبادل للبيانات. وتعريف بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية المخصصات المعدة لحماية أصول وأموال المنشأة، والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة وأخيرا في قياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. (المجمع العربي للمحاسبين، 2001 ،ص226)

ويلاحظ من جميع التعريفات السابقة أن وظيفة المراجعة الداخلية هي اعم وأشمل من مجرد المراجعة المالية والمحاسبية وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم الخطط والسياسات والإجراءات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها وتقييم الالتزام بها من جانب الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة، كما يلاحظ بأنها نشاط مستقل داخل المنشأة وأنها موجودة أساساً لخدمة الإدارة كونها نظام شامل للرقابة يشرف ويقيم ويدعم نظم الرقابة المختلفة ويراقب عليها، وبالتالي فوجود مراجعة داخلية في المشروع يشكل ضمانة وركيزة أساسية لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى. ولا يعتقد أن هنالك اختلافات حقيقية بين التعاريف السابقة إلا فيما يتعلق بتطوير الأهداف حسب التطور الزمني حيث أصبح ينظر للمراجعة الداخلية بوصفها عنصرا من عناصر نظام المعلومات ومعظم الاختلافات بين هذه التعريفات تكاد أن تكون اختلافات في الصياغة اللفظية أو في درجة التفصيل. ومن خلال استعراض التعريفات السابقة يمكن أن نلاحظ التطورات والاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الأتي: (المجمع العربي للمحاسبين، 2001،ص227)

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة.
- أداة رقابية بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى(داخل الأقسام) التي تكونها الإدارة.
- وظيفية استشارية أكثر منها وظيفية تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- المراجع الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 أهداف ووظائف المراجعة الداخلية:

يتباين نطاق وأهداف المراجعة الداخلية بشكل واسع، ويعتمد ذلك على حجم وهيكلية المنشأة ومتطلبات إداراتها. وتتضمن فعاليات المراجعة الداخلية واحداً أو أكثر مما يلي : (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2005،ص561)

- **إعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية**: إن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين، واللذان يتطلبان اهتماماً متواصلاً، وهو من مسؤوليات الإدارة. وعادة ما يكلف المراجع الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة لغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما.
- **اختبار المعلومات المالية والتشغيلية**: وهذا يتضمن إعادة النظر بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن تلك المعلومات، والاستفسار الخاص ببنود منفردة، بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
- **فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفايتها وفعاليتها**: ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة.
- **فحص الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى**: وكذلك الإلتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

ولما كانت المراجعة الداخلية تتم قبل وبعد تنفيذ العمليات المحاسبية، فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء، وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجعة الداخلية، أي التحقيق للتأكد من سلامة السجلات، والبيانات المحاسبية، والمحافظة على أصول المنشأة وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى الهدفين التاليين وهما : (المجمع العربي للمحاسبين، 2001، ص228)

<u>الهدف الأول: الحماية:</u>

يعني مفهوم الحماية مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الأتي :

1. دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية .
2. أن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
3. اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ، ووظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال .

الهدف الثاني: الإنشاء:

ويعد الهدف الإنشائي امتداد لمراجعة الأحداث المالية، لذا فان مفهوم الهدف الإنشائي يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط خريطة المنشأة موضع مراقبة. ولذلك فإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تأسيس برنامج للمراجعة الداخلية من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، وبناء على ذلك فإن المراجع الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلا للإدارة العامة وليس ممثلا للإدارة المالية، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف المنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

ويتم توظيف المراجعين الداخلين من قبل الشركات للقيام بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء. وقد زاد دورهم بقدر ملحوظ في العقدين الأخيرين. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة حجم ودرجة التعقيد للعديد من الشركات. وفي ظل المراجعة المالية يتحمل المراجعون مسئولية تقييم ما إذا كانت أساليب الرقابة الداخلية بالشركة التي يعملون بها قد تم تصميمها وتنفيذها على نحو فعال وما إذا كانت القوائم المالية تتسم بالعدالة، حيث يمضي المراجعون الداخليون كافة الوقت الذي يعملون فيه داخل شركة واحدة، وبالتالي فإن معرفتهم عن التشغيل وأساليب الرقابة الداخلية بالشركة تزيد بكثير عن معرفة المراجعين الخارجين.(Arens, Loebbeck, 1032 (2002, p

وتعبر الأهداف عن أغراض يتعين تحقيقها من تنفيذ نشاط معين ومن ثم فهي تمثل نتاجًا للوظيفة، ولتحقيق ذلك فأن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المشروع في أداء واجباتهم بفعالية من خلال إمدادهم بالتحليل والتقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها وتقديم التوصيات المناسبة عن تلك الأنشطة. لذلك هنالك عدة أهداف أخرى للمراجعة الداخلية يمكن تلخيصها في الآتي:(عبد الله، 2000،ص247)

1. **متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها**: وذلك من أجل اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين، وعلى سبيل المثال يجب أن تتعدى المراجعة الداخلية رؤية وضع الأشخاص الأمناء على الخزينة إلى مراقبة التعامل بالنقدية والإجراءات المتبعة في القبض والصرف. وفي جميع الحالات، على المراجع الداخلي إطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر:** وذلك من أجل حماية أموال المشروع، وهذا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة إحكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن، وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية، ومن الأمثلة على ذلك خسائر التخزين غير السليم للمواد أو البضائع مما يعرضها للتلف، و تداول المواد في المصنع دون أخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها من الاختلاس وسوء الاستعمال وعدم مراعاة الاستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية.

3. **التحقق من صحة ودقة البيانات وتحليلها**: ويتطلب هذا الأمر من المراجع الداخلي القيام بعملية مراجعة مستمرة مستندياً وحسابياً وما شابه، للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملاءمتها للأغراض التي ستستخدم فيها، كذلك على المراجع الداخلي أن يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط والمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الاستفادة منها في توجيه المشروع.

4. **رفع الكفاءة عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات المرسومة:** لاشك في أن إدارة المراجعة الداخلية بحكم إلمامها التام بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياتها، أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده. كذلك فإن المراجع الداخلي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعاة مدى تمشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الإخلال بها في أي مرحلة.

ويتضح مما سبق أن أهداف المراجعة أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف. كذلك هي إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية ولتتمشى والتطورات الحديثة. وأن المراجعة الداخلية نشأت تلبية لاحتياجات الإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه الإدارة بتحديد المهام التي تحتاجها من المراجع الداخلي للقيام بها، وبالتالي فإن وظائف المراجع الداخلي ستتحدد بناءاً على الأهداف التي تسعى الإدارة العليا لتحقيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 مجالات المراجعة الداخلية:

يمكن تقسيم عمل المراجع الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما: المراجعة المالية ومراجعة العمليات. المراجعة المالية وانطلاقا من القوائم المالية يقوم المراجع بالاعتماد على أدلة وقرائن يدعم بها رأيه حول مصداقية القوائم المالية، حيث يقتصر عمل المراجع هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حولها. كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للشركة موضوع الدراسة. أما مراجعة العمليات فهذا النوع من المراجعة والذي يهتم بالناحية التسييرية في مختلف نشاطات المؤسسة والذي يدرس مدى نجاح تطبيق سياسات الإدارة ويزود متخذ القرارات عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي بتحاليل واقتراحات بهدف تطوير تلك النشاطات وتطوير المؤسسة. فمراجعة العمليات تركز على مراجعة الكفاءة والفعالية ويشمل نطاقها على النقاط التالية(عبد الصمد، 2008،ص46)

1. تقييم الهيكل التنظيمي للمؤسسة ككل أو أحد أقسامها.
2. اختبار الخطط والسياسات المنتهجة.
3. تقييم مدى كفاءة الموارد البشرية والمادية المستخدمة في تنفيذ العمليات .

و مما ذكر سابقاً فإن وظائف ومجالات المراجعة الداخلية تؤدي دورا في عملية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية على اعتبار أن المراجعة الداخلية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وأن الاستثمارات المالية تتطلب سياسات وإجراءات من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى أهداف المشروع، لذلك فأن المراجعة الداخلية تشكل ركيزة أساسية في تقييم كفاءة هذه الاستثمارات المالية.

2-5 الخواص الرئيسية لإدارة المراجعة الداخلية:

لكي تعمل إدارة المراجعة الداخلية بنجاح ينبغي أن تتمتع بالخواص الآتية:(http://infotechaccountants.com)

1. تعمل إدارة المراجعة الداخلية في استقلال تام عن باقي الإدارات وهذا الاستقلال الوظيفي هو أحد أركان قوتها.
2. تعمل إدارة المراجعة الداخلية بناء على سلطات صريحة، وينحصر عمل إدارة المراجعة في عملية المراجعة الداخلية فقط.
3. تعتبر المراجعة الداخلية جزء من المراقبة الداخلية أي أنها تعمل بجوار الضبط الداخلي ولذلك يجب عدم الخلط بينهما، فالمراجعة الداخلية تتم بعد إتمام العمليات أما الضبط فيتم بطريقة تلقائية أي مع العملية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. إدارة المراجعة الداخلية تقوم على التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية وليس مهمتها وضع هذه السياسات.
5. لا تتدخل إدارة المراجعة الداخلية في شئون الموظفين وينبغي أن يكون هناك علاقة تعاونية بين إدارة المراجعة والموظفين، ويجب على المراجع أن يساعدهم على أداء مهمتهم ويتعرف على الصعوبات التي تواجههم، كما يجب على المراجع ألا يتدخل في توقيع الجزاءات على الموظفين .
6. يجب أن يكون موظفي إدارة المراجعة الداخلية على درجة من التأهيل المهني ومدربين في أعمال المحاسبة والمراجعة والإدارة.

2-6 مزايا المراجعة الداخلية:

هنالك الكثير من المزايا التي تتمتع بها المراجعة الداخلية والتي تميزها عن غيرها، ويمكن أن نذكر منها: (http://infotechaccountants.com)

1.إن المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته وإجراءاته.

2.إن المراجعة الداخلية مستمرة على مدار العام لأنها تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات.

3.تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

2-7 معهد المراجعين الداخليين:

بدلا من الاعتماد على أدلة العمل المهنية التي يصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبين المصرح لهم، يعمل المراجعون الداخليون في إطار ما يقرره معهد المراجعين الداخليين، وهو منظمة مماثلة للمعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين المصرح لهم، حيث يقوم بوضع المعايير الأخلاقية ومعايير الممارسة، توفير التعليم، تشجيع الوضع المهني لما يقرب من 35000 عضو بالمهنة، ويقوم معهد المراجعين الداخليين بدور مهم في زيادة أهمية المراجعة الداخلية، وعلى سبيل المثال، وضع هذا المعهد برنامج مرتفع الجودة لمنح الشهادات التي ينتج عنها التعرف على المراجع الداخلي المصرح له لمن ينجح في تحقيق متطلبات الاختبار والممارسة. ويصدر معهد المراجعين الداخلين معايير للممارسة تحتوي على 5 فئات من أدلة العمل التي تشمل كل من المراجعة المالية ومراجعة الأداء، وهي : الاستقلال، الكفاءة المهنية، مجال العمل، تنفيذ العمل في المراجعة، إدارة قسم المراجعة الداخلية، كذلك فقد أجرى المعهد تطويراً على هذه المعايير عام 2000 وقسمها إلى ثلاثة مجموعات تختص المجموعة الأولى منها بالمعايير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة، والمجموعة الثانية تختص بمعايير الأداء، وتختص المجموعة الثالثة بمعايير التنفيذ وإجراءات المراجعة. (IIA, 2004, P7)

2-8 معايير المراجعة الداخلية:

حاول معهد المراجعة الداخلي الأمريكي تأصيل المراجعة الداخلية كجزء من محاولاته لتحقيق الاعتراف بمهنة المراجع الداخلي والعمل على رفع شأنها، وقام في عام 1993 بإصدار خمسة معايير للمراجعة الداخلية وتشمل ما يلي : (Arens, Loebbeck, 2002, p1034)

رقم المعيار	الموضوع
100	الاستقلال
200	المهارة المهنية
300	نطاق العمل
400	أداء عمل المراجعة
500	إدارة قسم المراجعة الداخلية

وفيما يلي ملخص لهذه المعايير وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

(معايير المراجعة الداخلية)

رقم المعيار	اسم المعيار	البيان
100	**الاستقلال**	يجب أن يكون المراجعين الداخليين مستقلين عن الأنشطة التي تخضع لمراجعتهم.
110	**المركز التنظيمي**	يجب أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية لائقاً حتى يسمح للقسم بتحقيق مسؤوليات المراجعة.
120	**الموضوعية**	يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعي في أداء المراجعة.
200	**المهارة المهنية**	يجب تنفيذ المراجعة الداخلية بكفاءة وفي ضوء العناية المهنية المعقولة، وذلك من خلال :
***قسم المراجعة الداخلية:**		
210	**الجهاز الوظيفي**	يجب أن يتحقق قسم المراجعة من أن المراجعين الداخليين يتوافر لديهم الكفاية الفنية والتعليم الملائم للمراجعات التي يتم تنفيذها.
220	**التعليم،المهارات، والتدريب**	يجب أن يحصل قسم المراجعة الداخلية على الموظفين الحاصلين على التعليم والمهارات والتدريب المطلوب لتنفيذ مسؤوليات المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

230	**الإشراف**	يجب أن يتوافر الضمان بأن قسم المراجعة سوف يشرف على عمليات المراجعة إشرافا سليماً.

*المراجع الداخلي		
رقم المعيار	**اسم المعيار**	**البيـــــآن**
240	**الإذعـــان لمعـــايير السلوك المهني**	يجب على المراجع الداخلي أن يستجيب لمعايير السلوك المهني.
250	**التعلـــيم، التـــدريب، والمهارات**	يجب على المراجع الداخلي أن يحوز علـــى التعلـــيم، والمهـــارات، والتـــدريب الأساسي اللازم لإنجاز أعمال المراجعة الداخلية.
260	**العلاقات الإنســـانية والاتصال**	يجب على المراجع الداخلي أن يكون ماهراً في التعامل مع الناس وقادراً علـــى التوصيل السليم.
270	**التعليم المستمر**	يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على مستواه الفني ومقدرته عـــن طريـــق التعليم المستمر.

العناية المهنية المعقولة		
رقم المعيار	**اسم المعيار**	**البيـــــآن**
300	**نطاق العمل**	نطاق عمل المراجعة الداخلية يجب أن يشتمل على الفحـــص والتقيـــيم لكفايـــة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة ولدرجة الكفاية فـــي تنفيـــذ المســـؤوليات المحددة، وذلك من خلال: :: يجب على المراجع الداخلي أداء المراجعة الداخلية في ضوء العناية المهنيـــة المعقولة.
310	**تـــرابط المعلومـــات وصدقها**	يجب على المراجع الداخلي أن يتحقق من ترابط ومدى صدق المعلومات المالية والتشغيلية، والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف كل المعلومات والتقرير عنها .
320	**الإذعان للسياســـات والخطـــــــط، والإجـــــــراءات والقوانين والأنظمة**	يجب على المراجع الداخلي أن يفحص النظم الموضوعية لكي يتحقق من تمشيها مع السياسات والإجراءات والقوانين والأنظمة التي يكون لها تأثير فعـــال علـــى العمليات والتقارير وان يحدد مدى تمشي المنشأة معها .
330	**حماية الأصول**	يجب على المراجعين أن يتحققوا من وسائل حماية الأصـــول ومناســـبتها، وأن يفحصوا المدى الملائم لوجود هذه الأصول .
340	**الاستخدام الاقتصادي**	يجب على المراجعين الداخليين تقويم اقتصادية وفعالية استخدام الموارد بواسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	والفعال للموارد	المستخدمين
350	**إنجاز الأهداف الموضوعة، وأهداف العمليات أو البرامج**	يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بمراجعة العمليات والبرامج وذلك للتحقق من مدى تمشي النتائج المحققة مع الأهداف الموضوعة ومدى تنفيذ البرامج وفقا لما هو مخطط .
400	**أداء عمل المراجع**	يجب أن يشتمل العمل الميداني للمراجعة على التخطيط لعمليات المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج والتتبع، وذلك من خلال:
410	**تخطيط المراجعة**	يجب على المراجع الداخلي أن يخطط لكل عملية مراجعة .
420	**فحص وتقييم المعلومات**	يجب على المراجع الداخلي أن يجمع ويحلل ويفسر المعلومات التي تؤيد نتائج المراجعة .
430	**توصيل النتائج**	يجب على المراجع الداخلي أن يوصل نتائج العمل الميداني .
440	**المتابعة**	يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتتبع حتى يتحقق أن التصرف السليم قد تم اتخاذه فيما يتعلق بما هو وارد في تقارير المراجعة .
500	**إدارة قسم المراجعة الداخلي**	يجب على مدير قسم المراجعة الداخلية أن يدير أعمال القسم وذلك على النحو التالي:
510	**الأهداف، السلطة، المسؤولية**	يجب على مدير قسم المراجعة الداخلية أن يحصل على الاعتراف بأهداف وسلطات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية .
520	**التخطيط**	يجب على مدير قسم المراجعة الداخلية أن ينشئ الخطط اللازمة لتنفيذ مسؤوليات قسم المراجعة الداخلي .
530	**السياسات والإجراءات**	يجب على مدير قسم المراجعة الداخلية أن يوفر السياسات والإجراءات التي ستتبع بشكل كتابي وذلك لإرشاد موظفي المراجعة الداخلية .
540	**إدارة وتنمية الأفراد**	يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية برنامجاً لاختبار وتنمية الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.
550	**المراجعين الخارجيون**	يجب أن ينسق مدير إدارة المراجعة الداخلية بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية.
560	**تأكيد الجودة**	يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية ويحافظ على برامج لتأكيد الجودة بما يمكن من تقييم العمليات التشغيلية في إدارة المراجعة الداخلية.

المصدر (Arens, Loebbeck, 2002, p1034)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-9 أثر تطور معايير المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية:

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية الجديدة في عام 2003م بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية وفي ذات الوقت إضافة مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات.(محمد، 2005، ص350)

ولاشك أن هذه المحاولات الجادة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية المتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويمكن التدليل على ذلك بأعمال المراجعة الداخلية والمحاور الأساسية لها والتي تتلخص في الآتي:(عشماوي، 2005، ص12)

1. أنها نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة لتبعيته إلى مجلس الإدارة داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس وأيضاً على الملاك عند الضرورة.
2. أنها نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المنظمة لدعم وإرساء قواعد الشفافية.
3. الالتزام من قبل المراجعين الداخليين بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية أكثر من الاعتبارات التنظيمية والقانونية المتبعة بالمنظمة.
4. توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، وهذا تخطي للمهام التقليدية ودخول دائرة إدارة وتقييم المخاطر.
5. التزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل رأي فني مستقل.
6. وجود إستراتيجية للمراجعة الداخلية تستهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها أكثر من إضافة القيمة للإدارة التنفيذية بالمنظمة.
7. تطبيق دليل أخلاقيات المراجعة على كل الأطراف والوحدات التي تزود بخدمات المراجعة الداخلية وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة المراجعة الداخلية عالمياً.

من ذلك كله يتضح الدور الهام لوظيفية المراجعة الداخلية، واتساع نطاقها ودورها التقليدي إلى المراجعة الإدارية التي تركز على إضافة قيمة للمنشأة متمثلة في إدارة المخاطر، وبالتالي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-10 دليل أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية:

يستخدم المراجعون الداخليون داخل الشركات ليقوموا بتنفيذ إجراءات المراجعة لخدمة الإدارة، ويمكن أن تضم إدارة المراجعة الداخلية في بعض الشركات الكبرى مئات من الأفراد الذين يرفعون التقارير مباشرة إلى الرئيس وباقي الأفراد الرئيسين في الإدارة أو إلى لجنة المراجعة المشكلة من قبل مجلس الإدارة .

و مسئولية المراجع الداخلي تتميز بالتنوع الشديد، كما تتوقف على الشركة التي يعملون بها. ففي بعض الشركات يوجد في إدارة المراجعة الداخلية مراجع أو أثنين فقط يعملان على القيام بعملية المراجعة. وفي بعض الشركات الأخرى، يمكن أن يوجد العديد من المراجعين في إدارة المراجعة الداخلية يقومون بأداء مهام متنوعة يقع بعضها خارج دائرة المحاسبة. ويقوم بعض المراجعون الداخليون بتنفيذ المراجعة التشغيلية أو قد تتوافر لديهم خبرة في تقييم النظم الالكترونية .

وحتى يؤدي المراجع الداخلي عمله على نحو فعال، يجب أن يكون مستقلاً عن الوظائف التنفيذية داخل الشركة التي يعمل فيها. ولكنه لا يستطيع أن يكون محايداً عن الوحدة الاقتصادية مادام تربطه بها علاقة عمل. ويمد المراجع الداخلي الإدارة بمعلومات هامة تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتشغيل الفعال للعمل. وهذا هو الاختلاف بين المراجعين الداخلين ومنشآت المحاسبة العامة المصرح لها. (Arens, Loebbeck, 2002, p1034)

لذلك يشير المعيار رقم 240 من معايير المراجعة الداخلية بأنه يجب على المراجع الإذعان لقواعد السلوك المهني ولذلك ففي تموز 1988 أصدر IIA القواعد السلوكية المهنية التالية : (المجمع العربي للمحاسبين، 2001 ،ص235)

أ- **الغاية** : علاقة مميزة للمهنة وقبول أعضائها للمسؤولية حفاظاً على مصالح أولئك الذين تخدمهم، إذ يجب على أعضاء معهد المراجعين (المراجعين) الداخليين، والمراجعين الداخليين القانونين (Certified Internal Auditor-CIA) الاحتفاظ بمستويات عالية من السلوك لكي يقوموا بتنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية، أن معهد المراجعين الداخليين يتبنى الرموز الأخلاقية لأعضائه وللقانونين .

ب- **التطبيق** : ينطبق السلوك الأخلاقي على جميع الأعضاء وعلى المراجعين القانونين الأعضاء في المعهد، يتولى الأعضاء بعد القبول، والأعضاء والمراجعين القانونين الالتزام بالسيطرة الذاتية على وفيما وراء المتطلبات القانونية والأنظمة.

إن معايير السلوك الواردة في هذا الدليل، تقدم المبادئ الأساسية في ممارسة المراجعة الداخلية، الأعضاء والمراجعين القانونين ملزمون بالتحقق من حكمهم الفردي المطلوب في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيق هذه المبادئ. وعلى المراجعين القانونين استخدام لقب "المراجع الداخلي القانوني" بأمانة وصيغة مشرفة، وهم مدركون تماماً ما يحمله ويعنيه هذا اللقب. وأما الأعضاء الذين يحكم عليهم مجلس مدراء المعهد على أنهم قد خالفوا المعايير الخاصة لسلوك هذا الدليل، سوف يخضعون لسحب عضويتهم في المعهد وكذلك المحكوم عليهم من المراجعين القانونين سوف يخضعون لسحب لقب "المراجع الداخلي القانوني".

2-11 المعايير السلوكية للمراجعة الداخلية:

إن قيام المراجع الداخلي بالالتزام بالمعايير السلوكية في أداء عمله من وجهة نظر الباحث يحقق الكفاءة والفعالية في تحقيق أهداف الشركة. وهذه المعايير هي: (SOCPA،2004)

1. يمارس الأعضاء والمراجعون الداخليون الأمانة، والموضوعية، والاجتهاد في أداء واجباتهم ومسؤوليتهم .
2. الأعضاء والمراجعون الداخليون عليهم إظهار الولاء في كافة الأمور المتعلقة بشؤون منظمتهم أو لأي جهة يقدمون لها خدمة، وعلى أية حال فلا يجوز للأعضاء أو المراجعون الداخليون أن يكونوا وبمعرفتهم طرفاً لأي نشاط غير قانوني وغير لائق .
3. الأعضاء والمراجعون الداخليون غير مسموح لهم وبمعرفتهم المشاركة في أفعال أو أنشطة تكون سيئة لمهنة المراجعة الداخلية أو لمنظمتهم .
4. الأعضاء والمراجعون الداخليون يمتنعون من دخول أي نشاط قد يكون متعارض مع مصلحة منظمتهم، أو التي قد تسئ لمقدرتهم على تنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم بموضوعية وتجرد.
5. الأعضاء والمراجعون الداخليون عليهم عدم قبول أي شئ ذا قيمة من موظف، عميل، زبون، مورد، أو على علاقة تجارية مع منظمتهم، والتي قد تؤذي أو يفترض إذاء حكمهم المهني.
6. الأعضاء والمراجعون الداخليون يتعهدون بعمل تلك الخدمات التي يتوقعون إنجازها بكفاءة مهنية .
7. الأعضاء والمراجعون الداخليون يتبنون وسائل مناسبة للإذعان للمعايير المستخدمة في الممارسة المهنية للمراجعة المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. الأعضاء والمراجعون الداخليون يتحلون بالحكمة في استخدام المعلومات المحصلة أثناء قيامهم بواجباتهم، وعليهم عدم استخدام معلومات سرية لأي ربح شخصي، ولا بأي صيغة كانت والتي قد تكون مخالفة للقانون أو لرفاه منظمتهم .

9. الأعضاء والمراجعون الداخليون عند الإبلاغ عن نتائج أعمالهم عليهم كشف جميع الحقائق المادية المعروفة لديهم والتي إن لم يكشف عنها إما أن تؤدي لتسوية التقرير العائد للعملية الخاضعة للمراجعة، أو تخفي ممارسات غير قانونية .

10. الأعضاء والمراجعون الداخليون عليهم الكفاح المستثمر من أجل تحسين كفاءتهم ، وزيادة فعالية وجودة خدماتهم .

11. الأعضاء والمراجعون الداخليون أثناء ممارستهم مهنتهم عليهم بالتزامهم الحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة التي ينشرها المعهد، وعلى الأعضاء الالتزام بالقوانين الداخلية والفرعية ودعم أهداف المعهد .

ومن خلال ما سبق فإن قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية، تمثل الأركان الأساسية التي تستند إليها مهنة المراجعة الداخلية. لذلك لابد من وجود إلزام قانوني للمراجعين الداخليين بالالتزام بقواعد السلوك المهني لأنها تمثل ركناً جوهرياً مهماً في المراجعة الداخلية، ولابد من وجود جهة تشرف وتنظم وتطور هذه المعايير.

2-12 المراجع الداخلي والمراجع الخارجي:

يوجد تشابه واختلاف بين مسئوليات والطريقة التي يتبعها المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون. ويتمثل الفرق الرئيسي في المسؤولية المناطه كل طرف. فالمراجع الخارجي مسئول أمام مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على المراجع لإضفاء المصداقية على القوائم المالية. أما المراجع الداخلي فيكون مسئولاً أمام الإدارة. وعلى الرغم من هذا الفرق المهم يوجد العديد من التشابه بين كلاً من المجموعتين. حيث يجب أن يتمتع كلاهما بالكفاءة كمراجعين وأن يقوموا بالعمل على نحو موضوعي خلال كافة المراحل وعند التقرير عن النتائج. ويتبع كلاهما على سبيل المثال، نفس المنهجية في تنفيذ عمليات المراجعة، حيث يتم التخطيط وأداء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية. وعلى نحو مماثل، يستخدم كلاهما نموذج خطر المراجعة (إن نموذج خطر المراجعة هو مدخل الخطر الذي يجعل المراجعة مصطلحاً لتقليل الخطر، وهذا النموذج يتضمن اعتبارات خطر التضليل الجوهري الملازم للنشاطات) ومستوى الأهمية النسبية لتحديد مدى الاختبارات وتقييم النتائج. وقد تختلف قرارات كل منهما بشأن الأهمية النسبية والأخطار. (Arens, Loebbeck, 2002, p1033)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك أشارات الدراسات إلى وجود عدة اختلافات بين المراجع الداخلي والخارجي من أهمها:

- مجال البحث: حيث تنظر المراجعة الخارجية إلى الماضي وتركز على العمليات المالية، وتهتم بفحص السجلات المالية والمحاسبية والمستندات المؤيدة لهما، في حين تركز المراجعة الداخلية على المستقبل، وتهتم بالفحص والتحليل لكل العمليات المالية وغير المالية، وكافة الجوانب المرتبطة بكفاءة وفعالية الأداء بمختلف الأنشطة والوظائف بالمنشأة.
- تأهيل المراجع: يعتمد المراجع الخارجي في فحص السجلات المالية ومراجعة القوائم المالية على مهاراته المحاسبية، في حين تتطلب المراجعة الداخلية مهارات متنوعة وقدرات عالية على التحليل والحكم والإقناع وتحديد مواطن المشاكل، ومعرفة متعددة بكثير من العلوم لتعدد مجالاتها وتنوعها.
- أتعاب المراجع: فتحديد أتعاب المراجع الخارجي هي من مهام لجنة المراجعة والجمعية العمومية، بينما المراجع الداخلي فتقوم الإدارة التنفيذية بتحديدها، وقد تساهم لجنة المراجعة في هذا التحديد. (يوسف،2002،ص13)

إن دور المراجعة الداخلية يحدد من قبل الإدارة، وإن أهدافها تختلف عن أهداف المراجع الخارجي الذي يتم تعيينه لتقديم تقرير بشكل مستقل حول البيانات المالية. وتتباين أهداف وظائف المراجعة الداخلية حسب متطلبات الإدارة. أما الاهتمام الرئيس للمراجع الخارجي فهو عما إذا كانت البيانات المالية خالية من المعلومات الخاطئة الجوهرية. ومع ذلك فإن بعض الوسائل لتحقيق الأهداف الخاصة بكل منهما غالباً ما تتشابه، ولذا فإن كثيراً من أوجه عمل المراجعة الداخلية قد تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية. تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من المنشأة. وبغض النظر عن درجة استقلاليتها الذاتي وموضوعيتها فإن المراجعة الداخلية لا تستطيع الوصول إلى نفس درجة الاستقلالية المطلوبة من المراجع الخارجي عند إبداء رأيه في البيانات المالية. إن المراجع الخارجي يتحمل منفرداً مسؤولية إبداء الرأي بعملية المراجعة. ولا تقل من هذه المسؤولية أية استفادة من عمل المراجع الداخلي. كما وأن كافة الآراء المتعلقة بالبيات المالية هي تلك الصادرة من المراجع الخارجي. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2005، ص652)

مما سبق نلاحظ أنه أصبح على المراجع الداخلي أن يقوم بفحص وتقييم كل ما يؤثر على استمرارية و نجاح الشركة ومساعداتها على تحقيق أهدافها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-2 الفهم والتقييم الأولي للمراجعة الداخلية:

إن عملية الفهم والتقييم الأولي للمراجعة الداخلية تتلخص في النقاط التالية: (عبد الصمد، 2008 ،ص105)

- § يجب أن يحصل المراجع الخارجي على فهم كاف لفعاليات المراجعة الداخلية، لغرض مساعدته في تخطيط عملية المراجعة وتطوير توجه فعال لإنجازها.
- § غالباً ما يسمح وجود مراجعة داخلية فعالة بإجراء تعديل في طبيعة وتوقيت الإجراءات المنجزة من قبل المراجع الخارجي واختصارها، ولكنها لا تؤدي إلى إلغائها كلية. ومع ذلك فإن المراجع الخارجي في بعض الحالات وبعد مراعاته لفعاليات المراجعة الداخلية قد يقرر بأن لا تأثير للمراجعة الداخلية على إجراءات المراجعة الخارجية.
- § يجب على المراجع الخارجي القيام بتقييم أولي لوظيفة المراجعة الداخلية في حالة ظهور دلائل تشير بأن المراجعة الداخلية مناسبة للمراجعة الخارجية للبيانات المالية في مجالات محددة.
- § تقييم المراجع الخارجي الأولي لوظيفة المراجعة الداخلية سيؤثر في قرار المراجع الخارجي حول الاستفادة التي يمكن الحصول عليها من المراجعة الداخلية في تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية.
- § لغرض الحصول على فهم لوظيفة المراجعة الداخلية وانجاز التقييم الأولي لها، فإن المعايير المهمة هي :

أ- **الموقع الهيكلي التنظيمي**: الموقع الخاص للمراجعة الداخلية في المنشأة وتأثير ذلك على قابليتها لتكون موضوعية. إن الحالة المثالية هي ارتباط المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري، وأن تكون متحررة من أية مسؤولية تشغيلية. ويجب النظر بدقة في أية تقييدات أو عوائق تضعها الإدارة امام المراجعة الداخلية. وعلى الخصوص فإن من الضروري أن يكون للمراجعين الداخلين حرية الاتصال بشكل كامل مع المراجع الخارجي.

ب- **نطاق الوظيفية**: طبيعة ومدى المهام المكلفة بها المراجعة الداخلية. حيث يحتاج المراجع الخارجي كذلك إلى دراسة فيما إذا كانت الإدارة تعتمد على توصيات المراجع الداخلي وما هي الأدلة المعززة لذلك.

ت- **الكفاءة الفنية**: فيما إذا كانت المراجعة الداخلية قد انجزت من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني والتأهيل المهني المناسب للعمل كمراجعين داخليين، فمثلا قد يقوم المراجع الخارجي بفحص سياسات توظيف وتدريب موظفي المراجعة الداخلية وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- **العناية المهنية اللازمة**: فيما إذا كانت المراجعة الداخلية قد خطط لها واشرف عليها وأعيد النظر بها وتم توثيقها. حيث يراعي وجود أدلة وبرامج للمراجعة وأوراق عمل مناسبة.

2-14 توقيت الاتصال والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي:

وهنا يمكن الحديث عن عدة أمور فيما يتعلق بموضوع تحديد توقيت الاتصال والتنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي وذلك كما يلي: (المجمع العربي للمحاسبين،2001 ،ص246)

- عند التخطيط للاستفادة من عمل المراجعة الداخلية، يحتاج المراجع الخارجي لدراسة الخطة المؤقتة للمراجعة الداخلية للفترة، ومناقشتها في أبكر مرحلة ممكنة. وفي حالة كون عمل المراجعة الداخلية هو أحد العوامل المحددة لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجع الخارجي، فمن المفضل أن يتم الاتفاق مسبقا على توقيت مثل هذا العمل ومدى التغطية التدقيقة ومستويات الاختبار والطرق المقترحة لاختيار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات الفحص وإعداد التقارير.
- تزداد فعالية التنسيق مع المراجعة الداخلية إذا تم عقد الاجتماعات في مراحل مختلفة خلال الفترة. ويحتاج المراجع الخارجي إلى إحاطته بتقارير المراجعة الداخلية ذات العلاقة ووضعها تحت تصرفه. وأن يتم إبلاغه باستمرار بأي أمر مهم لفت انتباه المراجع الداخلي، والذي قد يؤثر في عمل المراجع الخارجي. وبالمثل فإنه يجب على المراجع الخارجي إعلام المراجع الداخلي بأية أمور مهمة قد تؤثر على المراجعة الداخلية.

2-15 تقييم واختبار عمل المراجعة الداخلية:

أن تقييم عملية المراجعة الداخلية تظهر من خلال ما يمكن للمراجع الخارجي الاستفادة منه في عمله من نتائج عمل المراجع الداخلي وذلك على النحو الأتي: (المجمع العربي للمحاسبين،2001 ،ص246)

- عندما ينوي المراجع الخارجي الاستفادة من عمل معين للمراجع الداخلي فإنه يجب عليه تقييم تأدية إجراءات المراجعة في العمل للتأكد من كفايته لأغراض المراجع الخارجي.
- إن تقييم العمل المعين للمراجعة الداخلية يتضمن دراسة ملائمة نطاق العمل والبرامج ذات العلاقة وفيما إذا كان التقييم الأولي للمراجعة الداخلية لازال مناسباً. هذا التقييم قد يتضمن دراسة فيما إذا كان:

أ- العمل قد تم انجازه من قبل أشخاص لديهم التدريب الفني المناسب والتأهيل المهني كمراجعين داخليين، وأن عمل المساعدين قد تم الإشراف عليه وفحصه وتوثيقه بشكل مناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قد تم الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً للنتائج التي قد تم التوصل إليها.

ت- أن النتائج التي تم التوصل إليها كانت مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وأن التقارير المعدة كانت متطابقة مع نتائج العمل المنجز.

ث- أن الاستثناءات أو الأوامر غير الاعتيادية التي اكتشفت بواسطة المراجعة الداخلية قد تم معالجتها بشكل مناسب.

أن طبيعة وتوقيت ومدى اختبار العمل المعين للمراجعة الداخلية سوف يعتمد على رأي المراجع الخارجي لمخاطر مناطق المراجعة المعينة وأهميتها النسبية، وللتقييم الأولي للمراجعة الداخلية، ولتقييم العمل المعين المنجز من قبل المراجع الداخلي. وعلى المراجع الخارجي تسجيل النتائج المتعلقة بالعمل المعين للمراجعة الداخلية الذي تم تقييمه واختباره.

وبالرغم من أن كلاً من المراجع الخارجي والداخلي يهدفان إلى رفع الكفاية الإنتاجية في المشروع فإن الاختلاف بينهما واضح فيما يلي :(عبد الله، 2000،ص249)

1. **درجة الاستقلال**: فالمراجع الداخلي لا يعدو كونه موظفا بالمشروع خاضعا بالتبعية لإدارته. أما المراجع الخارجي، فالاستقلال عن إدارة المشروع هو أهم صفاته المهنية بل أحد المعايير العامة الواجب توافرها فيه.
2. **الفئات المخدومة**: بينما يهتم المراجع الداخلي باحتياجات الإدارة ورغباتها، فإن الراجع الخارجي يخدم احتياجات طوائف عدة منها الإدارة، وجمهور المساهمين وفئات الشعب المختلفة، وأجهزة الدولة المتخصصة.
3. **نطاق العمل**: لقد تطورت عملية المراجعة الخارجية من تفصيلية إلى اختباريه تقوم على أسلوب العينة الإحصائية، وذلك لعدة عوامل منها ضيق الوقت وكثرة الجهد وضخامة التكلفة. ولكن بما أن المراجع الداخلي يعمل باستمرار طوال العام لدى المشروع فإن لديه الوقت الكافي لإجراء فحص تفصيلي موسع للعمليات.
4. **طبيعة العمل**: ويأتي الاختلاف هنا بسبب الاختلاف في الفئات المخدومة، فبما أن المراجع الخارجي يهدف إلى الخروج برأي محايد مستقل عن مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة الأعمال والمركز المالي تستفيد منه عدة طوائف عدا أدارة المشروع، فإنه يوجه اهتمامه إلى العناصر التي تهتم بها تلك الفئات وهي عناصر المركز المالي ونتيجة الأعمال. أما المراجع الداخلي فإنه يخدم إدارة المشروع بصفة رئيسية، ولذلك يوجه اهتمامه إلى المراجعة في النظم المستعملة والسياسات المرسومة بقصد التأكد من تنفيذها واكتشاف أي انحراف وتعديله. وهكذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن عمل ونشاط المراجع الداخلي لا ينحصر في نطاق المحاسبة والقوائم المالية كالمراجع الخارجي وإنما يتعداه إلى جميع نشاطات المشروع.

5. **النظرة إلى الرقابة الداخلية**: يقوم المراجع الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها بينما يهدف المراجع الخارجي من وراء ذلك لتقرير نطاق عملية المراجعة وحجم العينات وكمية الاختبارات اللازمة طبقاً لذلك.

وبالرغم من نواحي الاختلاف هذه، فإن مجال التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي واسع، فليس من شك أن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يزيد من اعتماد المراجع الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية واستعمال أسلوب العينة. كذلك يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد على إيضاحات المراجع الداخلي لما له من خبرة شاملة في عمليات وإجراءات المشروع. كما يستطيع اعتماد بعض الكشوف والقوائم والتحليلات التي أعدها المراجع الداخلي، كما يعتمد على دقة أعمال قسم المراجعة الداخلية بالنسبة لفحص عمليات الفروع التي لا يتمكن من زياراتها.

2-16 أثر تطور مفهوم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية:

عند تتبعنا للعرض السابق حول تطور مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية نجد أن مجال عملها قد اتسع واعتراف المؤسسات بأهميتها وحتميتها قد زاد، وهذا ما حتم على المؤسسات تصميم نظام للرقابة الداخلية فعال وكفء بما يسمح بتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح وتوفير تأكيد معقول لهم بأن إدارة المؤسسة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة مناسبة، وهذا ما يؤدي إلى تفعيل وتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية من خلال عدة اتجاهات: (عبد الصمد، 2008، ص 54)

- تأكيدية: وهذا بطمأنة الإدارة العليا، الإدارات الفرعية، مجلس الإدارة والمساهمين عند الضرورة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.
- مستقلة: عن الإدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة تبعيته إلى مجلس الإدارة داخل دائرة لجن المراجعة المنبثقة عنه.
- استشاريه: مستو الخدمات فوق خدمات المراجعة التأكيدية وهذا لتزويد الإدارة العليا، الإدارات الفرعية، مجلس الإدارة والمساهمين عند الضرورة بالتحليلات، الدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ موضوعية: إلزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل الوصول لرأي فني مستقل.

2-17 أهمية ودور تقارير المراجعة الداخليـــة فـــي تحســـين كفـــاءة وفاعليـــة الاستثمارات المالية:

تنبع أهمية تقارير المراجعة الداخلية من كونها تخدم العديد من الأطراف التي تهمهـــا تلـــك التقارير، وفيما يلي توضيح للجهات التي تخدمها تقارير المراجعة الداخليـــة: (العفيفـــي، 2007 ،ص27)

1- الإدارة العليا:

كون العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية هو الإدارة العليا يجعل المراجع الداخلي يسعى إلى دعمها وتفهم احتياجاتها والجوانب التي ينبغي التركيز عليها لضمان تحقيق الأهداف فإن وجـــود المراجعة الداخلية يؤدي إلى خدمة احتياجات الإدارة العليا، ومن ثم فإن التقارير التي تصـــدرها تخاطب هذه الإدارة بشكل أساسي، لتعرض المشكلة التي تم اكتشافها وسبل علاجها، فهي تضـــع مشورتها وتوصياتها أمام الإدارة العليا التي قد تأخذ بها وقد لا تفعل. وتشـــمل التقـــارير التـــي تقدمها المراجعة الداخلية على معلومات تفصيلية وغير متحيـــزة تفيـــد وتطمـــئن الإدارة العليـــا بخصوص تطبيق القواعد واللوائح، وتبين لها أية تجاوزات أو نقاط ضعف أو مخاطر موجـــودة في الأنشطة والأشخاص محل المراجعة، وترشيدها إلى كيفية تصحيحها، وتحقيـــق الاســـتغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية الأنشطة.

ولذلك فإن الباحث يرى أنه لتقارير المراجعة أهمية كبرى. إذ أنه في ضوء معرفة الإدارة العليا بكل التفاصيل، فإنها ستتمكن من اتخاذ قرارات سليمة في ضوء المعطيات التـــي تقـــدمها تقارير المراجعة الداخلية.

2- الإدارة التشغيلية:

يعتبر تقرير المراجعة الداخلية بمثابة أداة لتقييم الأداء التشغيلي، كما يعتبر نافذة للمـــديرين التشغيليين للإفصاح عن آرائهم وأعمالهم، ويحفز العاملين لـــدى الإدارات التشـــغيلية، ويحفـــز الإدارة العليا نحو الموضوعات التي لا يجرؤ المديرين على طرحهـــا لتخـــوفهم مـــن اللـــوائح والروتين السائد.

فالمراجع الداخلي يعرض في تقريره الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل هذه الإدارات والتوصيات اللازمة لحلها والتي قد يستمدها من آراء ومقترحات مدراء هذه الدوائر أنفسهم، فهم الأقدر على طرح الحلول التي تتناسب مع طبيعة عمل دوائرهم، ومن ثم فإنهم يجدون في تقرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع فرصة لعرض مشاكلهم والصعوبات التي يواجهونها بدلا من الخوض بهـا مـع الإدارة العليا، خاصة إن كانوا لا يتوقعون أن تتجاوب معهم الإدارة العليا بخصوصها، ومـن ثـم فـإن عرضها من قبل جهة مستقلة وغير متحيزة يجعل المشكلة تأخذ شكلا موضوعيا وأهميـة أكبـر لدى الإدارة، إذ أنها تفترض من التوصيات التي يضعها المراجع الداخلي أن تخدم الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها.

3- المراجع الخارجي:

يمثل تقرير المراجع الداخلي أداة يستخدمها المراجع الخارجي لتساعده فـي تقيـيم نظـام الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحص الذي سيقوم به، كما يوضح لـه أيـن تتركـز المشـاكل، والمواضع المهمة التي تحتاج إلى الفحص أكثر من غيرها ولكي يكون تقرير المراجع الـداخلي ذو فائدة وأهمية للمراجع الخارجي، ويستطيع الاعتماد عليه، لابد من وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يعزز عمل المراجع الخارجي.

4- أطراف أخرى:

قد يخدم تقرير المراجع الداخلي أطراف أخرى بخلاف الأطراف سابقة الـذكر، حيـث أنـه يشمل الكثير من المعلومات التي قد تفيد في حالات النزاع بين الجهاز الإداري وأيـة أطـراف أخرى. إن قيام المراجع الداخلي بتقصي الحقائق والبحث في مسببات المشاكل يجب أن يسـتند على وجود أدلة ملموسة تخدم رأيه وتؤكد ما توصل إليه من استنتاجات، وقد تكون المشاكل التي توصل إليها ناتجة عن تعاملات بين موظفي المنشأة والعملاء أو الجمهور، وفي هذه الحالة فإنـه يمكن لرأي المراجع أن يكون الفيصل في النزاع لما يستند عليه من أدلة ملموسة وموثقـة تؤيـد رأيه، وهو ما يظهر مدى أهمية الدور الذي يلعبه تقرير المراجع الداخلي في النزاعات.

5- فريق المراجعة الداخلية:

يعتبر تقرير المراجع الداخلي دليلا أساسيا على ما قام به من أعمال خلال عملية المراجعـة، كما يبين رأيه نحو التحسينات المطلوبة، ويعتبر أحد الوسائل التعليمية والتدريبية لأعضاء فريـق المراجعة، وهو أداة لمتابعة عملية المراجعة.

فتقرير المراجع الداخلي من وجهة نظر الباحث يمثل الخلاصة التي توصل إليها بعد انتهائـه من الفحص، ويضم بداخله كل الأمور التي توصل إليها، والحلول التي يراها مناسـبة، مـدعما رأيه بالأدلة التي قام بجمعها، والتي يمكن الرجوع إليها في أوراق عمله، وهو بهذا يثبت قيامـه ببذل العناية المهنية الواجبة في حال ظهرت أي مستندات لم يكتشف أمرها أثناء الفحص، وتمت مساءلته لذلك، فهو قد اتبع الأسلوب العلمي القائم على العينات، ومن ثم فإن هناك إمكانيـة فـي عدم احتواء العينة المختارة للمفردات التي بها خلل، كما يساعد تقرير المراجعة الداخلية فريـق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجعة على متابعة مدى الاستجابة التي تمت للتوصيات الموضوعة، ومدى مساهمة عملهم في تحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات المالية في الشركات.

مما سبق نلاحظ أن الحاجة الملحة إلى وجود المراجعة الداخلية داخل المنشأة يعزز من زيادة الاهتمام بها، ويعمل على توسيع أهدافها ونطاق عملها.

2-18 أهمية المراجعة الداخلية كأداة لترشيد القرارات الاستثمارية:

تلعب المراجعة الداخلية دوراً بالغ الأهمية قي ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات، حيث تقوم المراجعة الداخلية بهذا الدور من خلال تقارير المراجعة الداخلية والذي يوضح النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي من جراء الفحص الشامل الذي قام به، حيث يتبين لأصحاب المشروع وكذلك للمستثمرين مدى كفاءة وفاعلية الإدارة في تحقيق الأهداف التي قام من أجلها المشروع، كذلك يبين التقرير نواحي القوة والضعف في الأداء المالي والإداري وتحديد اتجاهات الأداء في المستقبل، مما سبق نلاحظ الدور المهم والفعال لتقارير المراجعة الداخلية كأداة لترشيد القرارات الاستثمارية وذلك من خلال: (الصحن، 1986، ص 400)

- § إبداء الرأي فيما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد البشرية والمادية المتاحة بكفاءة، وبتحقيق النتائج وفقا لأهداف الشركة المحددة مسبقاُ، وإبراز نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات والتغلب عليها وعلاجها وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.
- § مساعدة الإدارة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك باكتشاف مواطن القصور والأخطاء واقتراح وسائل التصحيح الملائمة وإمداد الإدارة بالمعلومات بهدف مساعدتها في تحسين كفاءة أداءها بالمستقبل.
- § تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى كفايته في تحقيق الأهداف والخطط، وتوجيه الإدارة لمواطن الضعف والقوة في النظم المحاسبية والرقابية.
- § إبراز المعوقات ومواطن الاختناقات في تنفيذ العمليات ومسبباتها بهدف الوصول لأقصى كفاءة ممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

(كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 المقدمة:

احتلت الأزمة المالية العالمية اهتمام العالم وفرضت نفسها بقوة على وسائل الإعلام والصحافة المرئية والمسموعة وقد يكون الوقت مازال مبكراً لحصر تداعيات الأزمة وتحديد انعكاساتها على الدول والأفراد، ولو تابعنا هذه الأزمة وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أنه يمكن حصر أهم المسببات بشكل عام إلى عدم كفاية الأنظمة الضابطة لقطاعات رأس المال مما أدى إلى ضعف وخلل في عمليات المراقبة والإفصاح في القطاعات ذات العلاقة في أسواق المال، سواء كان قطاع الرهن العقاري أو القطاع المصرفي، الأمر الذي جعل العديد من المسؤولين والمستثمرين على حد سواء في الدول المتقدمة كأوروبا وأمريكيا ينادون بضرورة إعادة النظر في بعض المفاهيم والمقومات الأساسية لنظام اقتصاد السوق الحر، وضرورة زيادة تدخل الحكومات ولعب دور أكبر في الرقابة والإشراف على قطاعات سوق رأس المال.(علاونة، 2008، ص3)

الاستثمار يزيد النموّ الاقتصادي، ويسهم في ثروة الأمة، فعندما يودع الناس أموالهم في حساب الادخار في مصرف مثلاً، فإنه يستثمر تلك الأموال بإقراضها للشركات المختلفة. وهذه الشركات بدورها تستثمر الأموال التي اقترضتها في إقامة مصانع جديدة أو شراء معدات لزيادة إنتاجها. وبالإضافة إلى الاقتراض من المصارف، تطرح أغلب الشركات أسهمًا وسندات لبيعها لمستثمرين لكي تحصل على رأس المال الذي تحتاجه لتوسيع أعمالها. وتطرح الحكومات أيضًا سندات للحصول على اعتمادات لاستثمارها في مشاريع كبناء سدود أو طرق أو مدارس. كل هذه الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو الشركات الخاصة أو الحكومات تتضمن تضحية بالدخل الحاضر من أجل الحصول على منافع متوقعة في المستقبل. ونتيجة لذلك، ترفع الاستثمارات مستوى معيشة أي أمة.(http://mrzarzour.maktoobblog.com)

يتمحور الهدف الرئيسي لقرار المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي على الرغبة في تعظيم العائد المحقق على الاستثمار وذلك في حدود المستوى المقبول من المخاطرة. وعليه يتوقف نجاح المستثمر في تحقيق هذا الهدف على مدى قدرته في إدارة استثماراته وبقدر يحقق التوازن المطلوب بين عنصري الربحية والأمان.(مطر، 2006، ص11)

وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بأسواق الأوراق المالية في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، نظراً للدور الهام الذي تؤديه في ميدان الحياة الاقتصادية، فالجزء الأكبر من موارد البلاد تتجه إلى هذه الأسواق باعتبارها الوعاء الذي عن طريقه يتم توجيه هذه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية، وهذا يستلزم التأكد من أن أعمال سوق الأوراق المالية وأنشطتها تلتزم بالمعايير والضوابط الشرعية، فإن لم تكن كذلك ، فإنها قد تتحول إلى مسرح للعبث بثروة البلاد ومجالا للكسب الحرام.(سمور،2007،ص2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تعرف سوق الأوراق المالية بأنها سوق منظمة تجري فيها المعاملات على الأوراق المالية من أسهم وسندات الشركات وكذا السندات الحكومية القابلة للتداول في هذه السوق، وذلك بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من التعامل. ولابد أن يلتزم هؤلاء المتعاملون في السوق بالقوانين واللوائح التي تنظم التعامل فيها. وتقوم على إدارة السوق هيئة تتولى الإشراف على تنفيذ تلك القوانين واللوائح. (الرزين،2005،ص4).

لذلك يرى الباحث أن موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية. ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالا أفضلا وزيادة طاقتها الإنتاجية بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها، ولذلك سوف يقوم الباحث في هذا الفصل بالحديث عن الاستثمارات والتركيز على العلاقة التداخلية بين المراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات.

2-3 مفهوم الاستثمار:

قدمت عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها أنه عبارة عن" ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل". كذلك هو " توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر"، كذلك هنالك تعريف يتسم بالشمولية وهو " العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم" (نصر، 2008، ص16)

إن كلمة الاستثمار يقصد بها عادة" التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية ". ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين وهما الزمن والخطر. فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل. وهو عادة غير مؤكد. ويتغلب عنصر الزمن في بعض الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية)، في حين يتغلب عنصر الخطر في أوراق أخرى (مثل خيارات الأسهم العادية)، وأخيراً فهناك الأوراق المالية التي يتواجد بها كل من الزمن والخطر بنفس القدر من الأهمية(مثل الأسهم العادية). (الحناوي، مصطفى، 2006، ص9)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الاستثمار بالمفهوم العام والشامل هو إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز (عبد الجواد، الشديفات، 2006 ، ص15)

لذلك تعتبر فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد، أو المؤسسات، أو المنشآت الأهلية والحكومية، بمثابة المصدر الأساسي للاستثمار. ذلك لأن كل من يدخر مالاً يزيد عن حاجاته الاستهلاكية يعتبر مستثمراً محتملاً وليس مؤكداً لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية، بل يحولها إلى مجرد مدخرات أو إلى استثمارات غير حقيقية. فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. لذا مادام المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبة استهلاكية حاضرة، فإنه يكون مستعداً لتحمل درجة معينة من المخاطرة بفقدانها كلها أو بعضاً منها، وبناء عليه يكون من حقه أيضاً أن يتوقع الحصول على مكافأة أو عائد ثمنا لمخاطرته. ضمن المعطيات السابقة يمكن تعريف الاستثمار بشكل مبسط بأنه" التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي". كما يمكن تعريف الاستثمار بطريقة أخرى على النحو التالي " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات." (مطر، 2006، ص20)

ومما سبق ومن خلال التعاريف السابقة فإن كلمة الاستثمار تجمع ما بين التضحية بالأموال، والارتباط المالي، والتوظيف للأموال في سبيل تحقيق هدف واحد في نهاية المطاف هو المنفعة أو العائد أو المكاسب في المستقبل .

3-3 أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:(صيام، 2003، ص20)

- **تحقيق العائد الملائم**: فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار مالياً سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة. من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع**: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
- **استمرارية الدخل وزيادته**: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيداً عن الإضراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.
- **ضمان السيولة اللازمة**: لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يعرض له المشروع.

3-4 الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين :(مقابله، 2006، ص3)

الأمر الأول: أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

أما الأمر الثاني: فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي: (مقابله، 2006، ص3)

1. مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:

يستمد هذا المبدأ أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو المؤسسة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص أو المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان. لذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري اختيار ما يناسبه منه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مبدأ الخبرة والتأهيل:

يقضي هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين.. لذا يفترض في المستثمر الساذج (عديم الخبرة) آن يستعين في اتخاذ قراره الاستثماري بمشورة فئة المستشارين والمحللين المتخصصين ولو كلفة ذلك دفع الأتعاب التي يتقاضاها هؤلاء مقابل الخدمات التي يؤدونها.

3. مبدأ الملاءمة:

يطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختبار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتعددة المتاحة له.

4. مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

أن الوحدة تنوع أدوات استثمارها بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات، بحيث يتم الاعتماد على مبدأ الموازنة بين العائد والمخاطر للوصول إلى أفضل مزج للأدوات الاستثمارية بعد دراسة كافة العوامل والمتغيرات الأخرى والاستمرار في مراقبتها سواء تطورات الاقتصاد و المناخ الاستثماري ومعايير الاستثمار المتبعة دوليا. (عقل، 2006، ص2)

مما سبق نجد أن متخذ القرار الاستثماري الصحيح هو الذي يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ قراره، بالإضافة لذلك عليه أن يراعي المبادئ و المعايير السابقة في اتخاذ هذا القرار. وذلك لتحقيق العائد أو الهدف من هذه الاستثمارات.

3-5 عوامل نجاح الاستثمارات:

من وجهة عامة لا يكفي مجرد توفير فوائض نقدية من دخول الأفراد أو المنشآت والمؤسسات لكي تنشط حركة الاستثمار، بل لابد أيضا من أن يرافق ذلك مجموعة من العوامل التي تخلق الدافع لدى من لديهم هذه الفوائض لتحويلها إلى استثمارات وهذا يتطلب ما يلي:(مطر، 2006، ص21)

1. توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لأنه بوجود مثل هذا الوعي، يتولد لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدرون المزايا الكثيرة المترتبة على توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكنوت تتناقص قيمتها الشرائية مع الزمن بفعل عوامل التضخم. كما أن توفر مثل هذا الوعي يكسر لدى المدخرين حاجز الرهبة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقبل ويحثهم على قبول قدر معقول من مخاطر الأعمال سعياً وراء الحصول على عوائد تزيد من قيمة مدخراتهم.

2. وبجانب الوعي الاستثماري المشار إليه أعلاه لابد من توافر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار، وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار. ولعل من أبرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين مقنعة تحمي حقوق المستثمرين وتنظم المعاملات في الأسواق المالية بالإضافة إلى جو من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين ويخلق لديهم دوافع الادخار والاستثمار.

3. وجود سوق مالي كفؤ وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين للجمع بين رغبة المدخرين في استثمار أموالهم، ورغبة المقرضين في الحصول على هذه الأموال. سوق يوفر للمستثمرين تشكيلية منوعة من فرص الاستثمار تهي لكل منهم اختيار المجال المناسب من حيث الأداة، والتكلفة والعائد والمخاطرة. ويكتسب السوق المالي سمة الكفاءة بتوفر مجموعة من الشروط أهمها: العمق، والاتساع والديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث وللمعلومات. لذلك لابد من وجود حد أدني من الشروط لابد من توفرها في أي سوق مالي كالمكان والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة بالإضافة إلى مجموعة من القوانين المالية المنظمة للمعاملات التي تتم فيه.

4. توفر البيئة الاستثمارية المناسبة كالقوانين والتشريعات وذلك بالإضافة إلى مناخ سياسي مستقر وآمن يوفر للاستثمارات عنصر الحماية والأمان.

من خلال ما سبق يرى الباحث أن الحكم على نجاح أي استثمار مالي مرتبط بدراسة وتقييم مدى توفر العوامل السابقة، وهي توفر البيئة الاستثمارية المناسبة، ووجود سوق مالي كفؤ، والمناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار، ووعي كافي لدى المستثمرين. وبالتالي تحقيق هذه العوامل يعني في النهاية نجاح هذه الاستثمارات.

3-6 أدوات الاستثمار:

يطلق عليه البعض مصطلح واسطة الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي متعددة وكثير ومن أهمها ما يلي:(صيام، 2003،ص26)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-6-1 الأوراق المالية:

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى ويمكن تعريف الأوراق المالية على اعتبار أنها أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوق دائنية.

- **أنواع الأوراق المالية :**

الخطوة الأولى في تحليل الأوراق المالية هي معرفة أنواعها، حيث تصنف إلى أربعة فئات:(عبد الجواد، الشديفات، 2006، ص57)

1. **السندات:**

يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات، كالسندات المضمونة بأصول، والسندات العادية، والسندات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وكل هذه الأنواع لها تاريخ استحقاق محدد حيث ينبغي أداء هذه الالتزامات، ولحملة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت أما يدفع سنوياُ أو نصف أو ربع سنوي بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة. يحصل حملة السندات على الفوائد قبل دفع توزيعات للملاك، مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم إذا ما تم بيع وتصفية أصول الشركة وإذا توقفت أو تعثرت الشركة في سداد أي من هذه الحقوق(الفوائد وأصل القرض) فهذا يعني الإفلاس القانوني للشركة.

2. **الأسهم:**

تتصف أسهم رأس المال بالدوام أي ليس لها تاريخ استحقاق محدد طالما أن الشركة قائمة ومستمرة، ولكن من حق حملة الأسهم الحصول على صافي الدخل، وكذلك المتبقي من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات الأخرى ذات الأولوية في السداد، ويعني هذا أن احتمال أن يحصل أصحاب الأسهم العادية على عوائد أكبر من العائد الذي يحصل عليه حاملي السندات (حيث تحصل السندات على عائد ثابت)، ولكن المخاطر التي يتعرض لها الملاك أكبر طالما أن حقوقهم مرتبطة بالدخل المتبقي بعد سداد الالتزامات ذات الأسبقية. ومن ناحية أخرى لا يوجد أي التزام قانوني لدفع التوزيعات، حيث تتم بناء على رأي مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الأسهم الممتازة:

تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية، فهي تجمع في خصائصها بين النوعين، فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية وكذلك الحال عند التصفية، وهي تشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم، وتدفع التوزيعات بعد الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة.

من خلال ما سبق فإن الأوراق المالية تختلف في درجة الأمان التي تتوفر لحاملها. فالسهم الممتاز مثلاً، يوفر لحامله أماناً أكثر من السهم العادي، وهذا يعني أن لكل ورقة مالية خصائص معينة يمكن تفضيلها من قبل مستثمر عن الآخر.

- **مزايا الاستثمار في الأوراق المالية:**

توفر الأوراق المالية للمستثمر مزايا متعددة من أهمها ما يلي:(مطر، 2006،ص81)

1. للأوراق المالية أسواق على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم قلما تتوفر لأدوات الاستثمار الأخرى. فبجانب السوق الأولي لها يوجد لها سوق ثانوي، كما يوجد لها أحياناً سوق ثالث، وسوق رابع. وبجانب الأسواق المالية المحلية توجد للأوراق المالية أسواق دولية توفر للأوراق المالية مرونة كبيرة في تداولها، فتزيد من درجة سيولة الأموال المستثمرة فيها.
2. تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية تكون عادة منخفضة بالمقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات الاستثمار الأخرى. إذ أن معظم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية تتم على الهاتف أو بواسطة شاشات الكمبيوتر من خلال خدمة الانترنت فتوفر على المستثمر كثيراً من النفقات الإضافية. هذا إضافة إلى أن الأوراق المالية لا تحتاج إلى نفقات تخزين أو صيانة كما هو الحال في الأصول الحقيقة كالعقار والسلع.
3. تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس، فأسهم شركة معينة أو سنداتها غالباً ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها. وهذا يسهل من عملية تقييمها، ويسهل أيضاً من عملية احتساب معدل العائد المحقق من كل ورقة مالية.
4. لا يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة يتوجب توفرها في المستثمر، كتلك المطلوب توفرها للمستثمر في الأدوات الأخرى.

من خلال المزايا السابقة فإنه يمكن للمستثمر وأياً كانت إمكانياته وثقافته أن يجد أداة استثمارية مناسبة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك ما يمكن أن يجده من تعاون كبير من خلال الوسطاء والسماسرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **عيوب الاستثمار في الأوراق المالية:**

هنالك بعض العيوب التي يمكن الحديث عنها هنا وهي ما يلي: (مطر، 2006،ص82)

1. تنخفض درجة الأمان في الاستثمار في الأوراق المالية عن تلك المتوفرة في أدوات الاستثمار الأخرى. وهذه الخاصية ترتبط بطبيعة الورقة المالية كأصل مالي لا أصل حقيقي. لذا فحيازة المستثمر للورقة المالية لا توفر له درجة الأمان التي يوفرها له حيازة الأصل الحقيقي.
2. يتعرض المستثمر في الأوراق المالية لمخاطرة التقلبات الحادثة في القيمة الشرائية لوحدة النقد خاصة إذا كانت من النوع طويل الأجل.

من خلال ما تقدم من عيوب الاستثمار في الأوراق المالية فإنه وفي ظل وجود مزايا عديدة للاستثمار في الأوراق المالية فإن هذه العيوب يمكن التغلب عليها، فمثلا يمكن للمستثمر أن يقوم بعملية الاستثمار في أوراق مالية مضمونة توفر لحاملها الأمان المطلوب. ومن الأمثلة عليه السندات المضمونة بعقار.

- **التحديات التي تواجه قطاع الأوراق المالية في فلسطين:**

يواجه قطاع الأوراق المالية في فلسطين العديد من المعيقات، بالإضافة إلى المعيقات المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعاني منها فلسطين عموماً، جراء الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، هنالك معيقات تتعلق بقطاع الأوراق المالية، وتحديدا تلك المؤثرة على جانبي العرض والطلب على الأوراق المالية، ويمكن تلخيص هذه المعيقات وفقاً للاتي: (علاونة، 2008، ص8)

أ- البيئة التنظيمية والتشريعية:

حيث لازال قطاع الأوراق المالية يعاني من قصور في بعض الجوانب التشريعية والتنظيمية، ومن الأمثلة على ذلك عدم الموائمة والانسجام في القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية، كقانون الضرائب، إضافة إلى قصور قانون الشركات الحالي على تلبية المتطلبات العصرية للقطاع الاقتصادي. ومن المشاكل التنظيمية التي يعاني منها قطاع الأوراق المالية، عدم الفصل التام بين الدور الرقابي الإشرافي والدور التنفيذي، حيث يلاحظ وجود بعض التدخلات في المهام والمسؤوليات بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

ب- محدودية الأدوات الاستثمارية:

مما لاشك فيه أن محدودية الأدوات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين تحد من سيولة وعمق السوق وبالتالي تؤثر سلباً على جانب الطلب على الأوراق المالية. وفي هذا المساق، ينحصر التداول في سوق فلسطين على أداة استثمارية واحدة، ألا وهي الأسهم، الأمر الذي يحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خيارات المستثمرين ويحد من القدرة التمويلية للشركات المدرجة على حد سواء. وتـــداول أداة استثمارية وحيدة لها انعكاسات سلبية على أداء السوق مثل صغر حجم السوق وضعف مســـتويات نسب التداول، إضافة إلى عزوف وانحسار الاستثمار المؤسسي.

ت- ضحالة السوق وصغر حجمه:

يعاني سوق فلسطين للأوراق المالية من صغر حجمه ويعتبر من أصغر الأسواق العربية وفقـــاً لمقاييس الحجم، على الرغم من الأهمية النسبية التي يحتلها في الاقتصاد الفلسطيني.

ث- محدودية عدد الشركات المدرجة:

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى نهاية النصـــف الأول مـــن عام 2008، 35 شركة مساهمة عامة، وعلى الرغم من نمو عدد الشركات المدرجة مقارنة مـــع السنوات السابقة، إلا أنه لم يتم الانتهاء من ملف الإدراج وبشكل نهائي، حيث تشير بيانات مراقـــب الشركات إلى أن الشركات المساهمة العامة المسجلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لغايـــة شهر نيسان 2008، بلغ 113 شركة مساهمة عامة وطنية إضافة إلى 26 مساهمة عامة أجنبية أي ما مجموعه 139 شركة مساهمة عامة. إلا أنه ومن خلال نظرة تفحصية لواقع هـــذه الشـــركات، نجد أن عدد الشركات المؤهلة للإدراج لا يتجاوز 50-52 شركة، الأمر الذي يشير إلا أنه قد تـــم إدراج 07% من الشركات المساهمة العامة المؤهلة للإدراج.

ج- تركيز السوق:

تعتبر ظاهرة تركيز السوق من أهم المعيقات التي تؤثر سلباً على ســـيولة الســـوق، ويقصـــد بتركيز السوق انحسار معظم أنشطة السوق بعدد محدود جداً من الشركات المدرجة (في الغالـــب شركتين أو ثلاثة)، بحيث تستحوذ هذه الشركات على نسبة كبيرة مـــن أنشـــطة التـــداول والقيمـــة السوقية للسوق، وتعد هذه الظاهرة سمة من سمات الأسواق الناشـــئة. ويعـــاني ســـوق فلســـطين للأوراق المالية من هذه الظاهرة وبشدة.

ح- قلة التداول وضعف السيولة:

ويقصد بقلة التداول، عدم تداول أسهم بعض الشركات المدرجة لفترات طويلة من الزمن قـــد تصل لعدة أشهر في بعض الأحيان كما هو الحال في بعض الشركات المدرجة في سوق فلســـطين للأوراق المالية. حيث تؤثر ظاهرة قلة التداول سلباُ على سيولة السوق وزيادة المخاطر المرتبطـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدم سيولة الورقة المالية. وتعد ظاهرة قلة التداول من العوامل الرئيسية في تحديد المخاطر لـــذلك السوق وللشركات المدرجة فيه.

إن ما ذكر سابقاً من تحديات تواجه قطاع الأوراق المالية والتي بدورها تؤثر في النهاية فـــي حجم الاستثمارات المالية يمكن التغلب عليها. فعندما نتحدث عن البيئيـــة التنظيميـــة والتشـــريعية وجوانب القصور فيها، يمكن العمل على تصحيح هذه الجوانب بالمواءمة والانسجام في القـــوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية، كقانون الضرائب، إضافة إلى تطوير قانون الشـــركات الحالي ليصبح قادر على تلبية المتطلبات العصرية للقطاع الاقتصادي. ، والفصل التام بين الـــدور الرقابي الإشرافي والدور التنفيذي.

3-6-2 العقار:

تحتل المتاجرة في العقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار، حيـــث يـــتم الاســـتثمار فيهـــا بشكلين، إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان أو أرض) وإمـــا بشـــكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلاً، أو بالمشاركة في محفظـــة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية. حيث يلاقي الاستثمار في العقار اهتماماُ كبيراً من قبـــل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو السوق الأجنبي، وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية متخصصة في منح القروض العقارية، كمـــا تأسســـت مجموعـــة مـــن الشـــركات الاســـتثمارية المتخصصة بالعقارات. (مطر، 2006،ص82)

- **مزايا الاستثمار في العقارات:**

يتصف الاستثمار في العقار بوجه عام بالخواص التالية: (مطر، 2006،ص83)

1. يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبياً من الأمان تفوق تلـــك المحققـــة فـــي الاستثمار في الأوراق المالية. ذلك لأن المستثمر في العقار يحوز أصلاً حقيقياَ له مطلق الحريـــة بالتصرف فيه متى شاء سواء بالبيع أو بالتأجير، كما أن حيازة سندات عقارية مضـــمونة بعقـــار تهيئ لحامها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.
2. يتمتع المستثمر في العقار في الأقطار التي تستوفي فيها ضـــريبة الـــدخل بـــبعض المزايـــا الضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون في المجالات الأخرى، فحملة الســـندات العقاريـــة مـــثلاً يعفون من ضريبة الدخل المستحقة على فوائد سنداتهم.

- **عيوب الاستثمار في العقارات:**

هنالك بعض العيوب التي يمكن الحديث عنها هنا وهي ما يلي: (مطر، 2006،ص84)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. نظراً لأن مصادر الاستثمار في العقارات، خصوصاً متى كان المستثمر مؤسسة مالية هي في الغالب من قروض طويلة الأجل، لذا فإن تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبياً. ومع ذلك يمكن لتلك المؤسسات تحقيق عوائد مرتفعة على استماراتها في الأمد الطويل.
2. لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما يتوفر للأوراق المالية. من هنا فإن إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة بالقدر الكافي مما يترتب عليه انخفاض نسبي قي درجة سيولة الاستثمارات العقارية.
3. تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى سواء في عملية تقييمها، أو في احتساب معدلات العائد المحققة منها.

مما سبق فإن ما ذكر من مزايا وعيوب للاستثمار في العقار يتطلب من المستثمر في سوق العقار أن يكون متخصصاً وعلى دراية واسعة بمجالات الاستثمار فيه.

3-6-3السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، مثل وجود بورصة للقطن في مصر، وبورصة للذهب في لندن، وبورصة للبن في البرازيل ...الخ. ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية وهي "عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب سمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل الحصول على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد". وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه، إذ أن لكل منهما أسواقاً متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق سوقاً ثانوية لا يتوفر مثيل له للسلع، كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في السوق ولا تخضع أية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى.(مطر، 2006،ص84)

ومن خلال النظر فيما سبق فإن ما تتمتع به بعض السلع من مزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار، إلا أن المستثمر قد يتعرض لدرجة عالية نسبياً من المخاطرة بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى. ذلك لأن قابلية السلع للتخزين محدودة وتتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها بسهولة، وهذا ما يعرض المستثمر لاحتمالات الخسارة. كذلك فإن الاستثمار في هذا المجال خصوصاً يعتبر محدوداً إلى نوع ما في الأراضي الفلسطينية. وذلك لعدم تتمتع السلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار، بالإضافة لعدم وجود أسواق متخصصة لهذه السلع في الأراضي الفلسطينية.

3-6-4المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً، وتنوعاً في أنشطتها وتتوزع ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ. كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع، ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقة كالمباني والآلات والمعدات، ووسائل النقل، والأفراد العاملين... الخ. كما أن تشغيل هذه الأصول معاً يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي. وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها بما يلي: (مطر، 2006،ص85)

أ- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً معقولاً ومستمراً. لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.

ب- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان، لأنه أي المستثمر يحوز أصلاً له قيمة بحد ذاتها، ولذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير.

ت- توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة المواءمة أو الملاءمة إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه.

ث- يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله. ويقوم بإدارتها إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أو الخاصة، أو يفوض الغير بإدارتها كما هو الحال في الشركات المساهمة.

ج- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعياً أكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى. لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعاً أو خدمات تحقق إشباعاً حقيقياً لأفراد المجتمع، هذا إضافة إلى أن هذه المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة الوطنية وبالتالي تشكل مصدراً رئيسياً لدخولهم. لكن من أهم عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر. فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصاً الصناعية والزراعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسيلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما ذكر من مزايا وعيوب للاستثمار في المشروعات الاقتصادية يبن أن هذا النوع من الاستثمارات يحقق الهدف المنشود من عملية الاستثمار كما ذكر سابقاً في مفهوم الاستثمار وخصوصا على صعيد الشركات.

3-6-5العملات الأجنبية:

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل: لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، ونيويورك، وغيرها. ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين:

العنصر الأول: حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه. ولعل من أهم أنواع المخاطرة التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي: مخاطر أسعار الفائدة وهي ، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان ومخاطر تخفيض سعر العملة. (مطر، 2006، ص85)

حيث تعرف المخاطر الاستثمارية بأنها عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة. حيث ترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم التأكد التام المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. ولعل من أهم أنواع هذه المخاطر:(جامعة القدس المفتوحة4444، 2007، ص221)

- **مخاطر أسعار الفائدة**: وهي تشير إلى إمكانية انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية نتيجة لتغير أسعار الفائدة السائدة في السوق. تنعكس على السندات أكثر من انعكاسها على أي نوع آخر من الأوراق المالية.
- **المخاطر الاقتصادية**: ترتبط بأحداث تذبذب مؤشرات السوق على مستوى سوق الاستثمارات المالية الذي ينتج بتأثير صعود السوق المالي وهبوطها. ومن المعروف أن حالة السوق ترتبط بحالات الكساد و الانتعاش في اقتصاد الدولة ككل، ففي حالات الكساد، تتأثر مبيعات الشركات العاملة وأرباحها سلبياً وهذا يؤدي إلى تراجع أسعار
- **مخاطر التضخم**: يظهر أثر هذا المصدر في انخفاض القيمة الشرائية للنقود، حيث لا يمكن لوحدة النقد أن تشتري الكمية نفسها من السلع أو الخدمات التي كان يمكن أن يشتريها الفرد في الماضي عندما كان مستوى الأسعار أقل. فعلى سبيل المثال إن الاستثمارات ذات الدخل الثابت هي أدوات استثمارية عاجزة عن مقاومة التضخم ومن ثم فإن الارتفاع في الأسعار قد يفوق العوائد التي تحققها هذه الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مخاطر الإدارة**: تنشأ مخاطر الإدارة نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال التسويق أو الإنتاج، من شأنها أن تترك آثار عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة .
- **مخاطر الصناعة**:المنافسة الشديدة والتطور الهائل في الاختراعات العلمية الحديثة يتطلب من الشركات المصنعة التجديد المستمر والاهتمام بالبحوث والتطوير للمنتجات، وعكس ذلك يؤدي إلى تقليص المبيعات ومن ثم، الأرباح ويودي إلى انخفاض أسعار أوراقها المالية، ومن ثم، خسارة المستثمرين.
- **مخاطر الائتمان**: إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي لانخفاض القيم الحقيقة للمجودات والأصول الاستثمارية، مما يؤدي إلى مشاكل مالية وربما عسر مالي لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية.(صيام، 2003، ص24)

العنصر الثاني: فهو انه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة .

وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام في مجموعتين هما:(مطر، 2006، ص85)

أ- العوامل الاقتصادية والسياسية

وتنطوي تحتها العناصر التالية:(الظروف الاقتصادية للدولة ، وضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، سوق الاستيراد والتصدير، القروض الدولية والمساعدات الخارجية، السياسات الضريبية وأسعار الفائدة، الدورات الاقتصادية، حرية التحويل للخارج، الأحداث السياسية، ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي .

ب-عوامل فنية

وتنطوي تحتها العناصر التالية:(ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه، العرض والطلب من العملات الأجنبية، التغيرات في أسواق المال الأخرى وفي سوق النقد). ونظراً للمخاطر الكبيرة المحيطة بأسعار الصرف يلجأ المتعاملون في أسواق العملات الأجنبية كثيراً إلى استخدام عقود الخيار كوسيلة من وسائل التحوط والحماية من هذه المخاطر. ويلعب تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية سواء مقابل العملية المحلية أو مقابل العملات الأجنبية الأخرى دوراً كبيراً في تحديد مكاسب أو خسائر الاستثمار في العملات الأجنبية سواء بالنسبة للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أو بالنسبة لأصحاب المحافظ الدولية. ويحدد سعر صرف العملات المحلية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثير من الدول خاصة النامية منها كالأردن على أساس ما يعرف "بسلة العملات" وتحدد هذه السلة عادة من قبل البنك المركزي من مجموعة من العملات الأجنبية وبأوزان نسبية مختلفة يتم تغييرها من وقت لآخر .

3-6-6المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل، الذهب والفضة والبلاتين .. الخ مجالاً للاستثمارات الحقيقة. وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة. ففي حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات، عاد وانخفض بحدة خصوصاً عند تصاعد دور الدولار كملاذ آمن للمستمرين وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور، لكنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى منذ بداية الألفية الجديدة بعد الهبوط الحاد الذي حدث في سعر صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبية. وتتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن، وسوق زيورخ، ثم سوق هونغ كونغ. ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صوراً متعددة منها الشراء والبيع المباشر، ودائع الذهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبياً، المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية. (مطر، 2006، ص86)

إن ما ذكر عن الاستثمار في المعادن النفيسة وخصوصاً الذهب من وجهة نظر الباحث يعتبر من الاستثمار ذات المخاطر المنخفضة نوعاً ما، مع إمكانية تحقيق عائد قد يكون مشابه أو أكثر من بعض الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فإن الاستثمار في المعادن النفيسة قد يحقق هدف الاستثمار وهو تخفيض المخاطر وزيادة العائد.

3-6-7 صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلاً) وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائداً مجزياً وضمن مستوياته معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع، ومراعاة ما يعرف بقاعدة الرجل الحريص وذلك في إدارة موجودات الصندوق.

ويمارس صندوق الاستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاً وشراءً، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار. ولعل من أكبر المزايا التي تحققها صناديق الاستثمار، هي أنها تهيء الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتشغيلها بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة. إلا أنها شهدت أخيراً إقبالاً ملحوظاً على تكوين مثل تلك الصناديق كتلك التي طرحتها بعض المصارف مثل: البنك العربي، بنك الإسكان ، البنك البريطاني ...الخ. (مطر، 2006، ص87)

أ- الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار:

يختلف الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار حسب تنوع أغراض الصندوق وكذلك تبعاً لحجم استثماراته، ثم وفقاً لشروط عقد تكوينه لكن يمكن بوجه عام تمييز الوظائف الرئيسية التالية فيه: (مطر، 2006، ص87)

1- مدير الصندوق:

يتولى إدارة الصندوق في العادة شركة استثمارية متخصصة، ويمكن للمدير أن تسند إدارته إلى شركة استثمارية أخرى متخصصة في إدارة صناديق الاستثمار.ويتقاضى مدير الصندوق مقابل إدارته للصندوق عمولة أو أتعاب يحددها عادة النظام الداخلي للصندوق في صورة (نسبة مئوية معينة) من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.ويصدر مدير الصندوق للمستثمرين فيه مقابل حصصهم في الصندوق وحدات استثمارية أو شهادات استثمار.

2- أمين الاستثمار:

وهو أيضاً مؤسسة مالية يتم اختيارها من بين المؤسسات ذات السمعة الجيدة، والمركز المالي المتين، ويتولى أمين الاستثمار مهام الإشراف على الصندوق ومراقبة أعمال المدير. لذا يعتبر بمثابة الوكيل عن حملة شهادات الاستثمار. ويتقاضى أمين الصندوق هو الآخر عمولة تحدد في صورة (نسبة مئوية) من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

3- وكيل البيع:

وسيط أو مجموعة من الوسطاء يتولون توزيع شهادات الاستثمار التي يصدرها الصندوق، يمكن لهذا الوكيل أن يكون بنكاً أو شركة استثمارية من تلك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

4- الهيئة الاستثمارية :

وتضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في الاستثمار والتحليل المالي، يعينهم مدير الصندوق بقصد النصح والمشورة له في إدارة الصندوق وتوجيه استثماراته للمجالات المناسبة ويمكن أن تكون هذه الهيئة من أفراد أو من هيئات متخصصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أنواع صناديق الاستثمار:

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة فحسب أغراض المستثمرين فيها تقسم صناديق الاستثمار إلى أربعة أنواع مختلفة على النحو التالي: (http://acc4arab.com)

1- صناديق النمو:

وهي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأسمال الصندوق. أي بعبارة أخرى لا يكون الهدف من إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الاستثمارية فيها والتي غالبا ما تكون أسهم ذات مخاطرة مرتفعة.

2- صناديق الدخل:

تتجه أهداف هذا النوع من الصناديق نحو الحصول على عائد مستمر للأدوات الاستثمارية في الصندوق. لذا تتجه إدارة الصندوق هنا نحو الاستثمار في إصدارات الشركات المستقرة ذات الجدوى الاقتصادية خصوصا الأسهم الممتازة والسندات.

3- صناديق الدخل والنمو:

وهي صناديق تجمع بين أهداف النوعين السابقين، لذا تسمى الصناديق المتوازنة فتوجه استثماراتها نحو النوعين بإتباع مبدأ التنويع، حيث تكون الأولوية للمستثمر من هذه الصناديق من جهة نحو عنصر الأمان على حساب عنصر العائد.

4- صناديق متخصصة:

وهي نوع من الصناديق يتخصص في المتاجرة بالأوراق المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة، مثل صناعة النفط، أو صناعة الكمبيوتر ، أو شركات الخدمات..الخ.

من جانب آخر يمكن تصنيف صناديق الاستثمار حسب حركة رؤوس أموالها وبالتالي حسب نظم الاسترداد إلى نوعين هما: (http://acc4arab.com)

1. الصناديق المقفلة أو المغلقة:

يكتسب هذا النوع من الصناديق تسميته من خاصية ثبات رأسماله وذلك بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه. بمعنى أنه بمجرد انتهاء الاكتتاب الأولى في الصندوق، لا يجوز لإدارة الصندوق أن تطرح حصصا أو أسهما إضافية بقصد زيادة رأس المال، كما لا يجوز لها بالمقابل تخفيض رأس المال عن طريق إطفاء بعض الأسهم أو الحصص وذلك بعدم السماح للمساهمين بالانسحاب منه إلا عند تصفية الصندوق. لكن خاصية ثبات رأس مال الصندوق لا تمنع تداول أسهم أو حصص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصندوق في السوق المالي. وقد جرت العادة على إعلان كل من عمر الصندوق وعدد الأسهم أو الحصص فيه ضمن نشرة الاكتتاب التي تعلن عند الشروع في تأسيس الصندوق. كما يمنح كل مساهم فيه شهادة توضح عدد وقيمة مساهمته فيه.

2. الصناديق المفتوحة:

نشأ هذا النوع من الصناديق بعد النوع الأول (الصناديق المقفلة) وقد اكتسب تسميته من كونه مفتوحا من اتجاهين، أي في اتجاه زيادة رأسماله من جهة واتجاه تخفيض رأسماله من جهة أخرى. لذا يكون رأسمال هذا النوع من الصناديق متغيرا وليس ثابتا كما هو الحال في النوع الأول. بناء عليه يكون لمدير الصندوق الحق في أن يطرح أسهما أو حصصا جديدة في أي وقت يراه بعد تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب الأولى، كما يمكن بالمقابل لأي مساهم فيه وفي أي وقت يراه أن ينسحب من الصندوق حيث يتم إطفاء ما لديه من أسهم فيه حينئذ عن طريق الاسترشاد بمؤشر القيمة السوقية لصافي الأصول والمحدد في تاريخ الإطفاء.

هذا ويمكن لصناديق الاستثمار من كلا النوعين المفتوح والمغلق أن تبيع أسهمها أو حصصها مباشرة إلى العملاء وبذلك توفر عليهم دفع عمولة الوسيط، لكن في أغلب الأحيان تبيعها لهم عن طريق وكلاء أو وسطاء وبالتالي تضيف هامشا معينا للقيمة السوقية الصافية للسهم أو الحصة وذلك مقابل تلك العمولة.

كما يمكن تصنيف صناديق الاستثمار وفقا لعنصر الأمان الموفر للمساهمين فيها إلى نوعين هما:(مطر، 2006، ص89)

أ- صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون

يطرح هذا النوع من الصناديق لنمط معين من مستثمرين وهم عادة المحافظون تجاه عنصر المخاطرة. إذ يوفر للمساهم فيه ميزة لا توفرها له الأنواع الأخرى من صناديق الاستثمار ألا وهي ميزة المحافظة على رأس المال. بمعنى أن مدير الصندوق يضمن للمساهم عدم المساس برأسماله الأصلي المدفوع في الصندوق متحملا بذلك وحده مخاطر الخسارة التي قد تصيب رأسمال الصندوق وذلك مقابل حصوله على عمولة بنسبة معينة إذا ما تجاوزت نسبة العائد المحقق من الصندوق رقما معينا يطلق عليه عادة مصطلح نقطة القطع. وقد أصدر البنك العربي في الأردن خلال عام 1997م سلسلة متتالية من هذا النوع من الصناديق ضمن فيها للمستثمر رأسماله الأصلي وذلك مقابل حصول البنك على 30%من العائد المحقق زيادة عن نقطة القطع ولتكن مثلا 7.5% سنويا. هذا يعني أنه إذا بقي العائد السنوي المحقق للصندوق في حدود 7.5% يكون جميعه من حق المستثمر. أما إذا تجاوز العائد هذه النسبة وليكن 12% مثلا، حينئذ يوزع الفرق وهو 4.5 بين المساهم والبنك بنسبة 70%، 30% على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- صناديق الاستثمار غير المضمونة

ويقصد بها ذلك النوع من الصناديق الذي يكون مستوى المخاطرة بالنسبة للمساهم فيها مطلقا وبغير حدود. أي أن المساهم فيها ليس معرضا لخسارة العائد فقط، بل يكون الاحتمال قائما لأن يفقد كل رأسماله أو جزءا منه. ويساهم في هذا النوع من الصناديق المستثمرين المضاربون الذين لا يحسبون للمخاطرة حسابا سعيا وراء تحقيق عوائد غير عادية على استثماراتهم.

إن ما ذكر سابقاً يبين أن أسواق رأس المال هي سوق الأوراق المالية لكبار المستثمرين، أما صغار المستثمرون فأمامهم فرصة للاستثمار من خلال صناديق الاستثمار. والتي تستهدف في العادة أ صحاب الموارد المحدودة والذين لا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية لبناء محفظة خاصة من الأوراق المالية، و أ صحاب الخبرة والمعرفة المحدودة، ومن لا يتوفر لديهم الوقت الكافي لإدارة التشكيلة. لتلبية احتياجات هؤلاء المستثمرين.

3-7 أنواع الاستثمارات:

بالإضافة إلى ما ذكر سابقاُ من أدوات الاستثمار، فهنالك مجموعة أخرى من الأنواع المختلفة من الاستثمارات، ولذلك قبل القيام بأي عمليات استثمار، يجب على الفرد أن يعرف بقدر الإمكان كيف يستخدم المال الذي يستثمره. كما يجب على المستثمر أن يعرف ما هي المكاسب التي تعود عليه من الاستثمار. والواقع أن كل استثمار يتضمن شيئًا من المخاطرة، أي احتمال الخسارة. لكنه يتعين على الفرد أن يعرف بكل جدية الدخل المتوقع من الاستثمار على أن يأخذ في الاعتبار درجة المخاطرة المتضمنة. وعلى الفرد أيضًا أن يعرف ما إذا كان يستطيع أن يحول المشروع الاستثماري بسهولة إلى نقد سائل يمكن الاستفادة منه لمواجهة أي نفقات طارئة. (ttp://www.maktoobblog.com)

ومن هنا يمكن الحديث عن تنوع الاستثمارات بحسب معيار تقسيمها، كذلك تتنوع بحسب معيار أسلوب المشاركة في المشروع الاستثماري وهي كما يلي:(عبد الله، 2008، ص19)

أولاً. أنواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية:

1. الاستثمارات الداخلية (الوطنية): وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني، ويتم داخل الوطن.
2. الاستثمارات الأجنبية: هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، أو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً. أنواع الاستثمارات حسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري:

1. الاستثمار المباشر: ويقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه. أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعياً أم معنوياً باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار
2. الاستثمار غير المباشر: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية أو جزء من المشروع الاستثماري، ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة أو السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات.

ثالثاً.أنواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها:

1. الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواءاً كان فرداً أم عبر شركات خاصة. وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثماراً خاصاً لتلك الأموال.
2. الاستثمار الحكومي: يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أم من المساعدات الأجنبية.

إن ما ذكر من أدوات وأنواع مختلفة للاستثمارات من وجهة نظر الباحث ، ما هي إلا خيارات متاحة للمستثمر، يتعين من خلالها أن يقوم المستثمر بتقييم وتحديد للبدائل المتاحة أمامه، ومن ثم اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد وأقل المخاطر.

3-8 أهم معوقات الاستثمار في فلسطين :

وهي تقسم إلى معوقات خارجية ومعوقات ذاتية، المعوقات الخارجية وتتمل في فيما يلي:(نصر،2008،ص49)

1. عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يعيق الاستثمار.
2. عدم وجود اتفاق اقتصادي منصف يسهل ويكافئ التجارة بين السلطة وإسرائيل، مثل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الذي لا يساهم في ذلك.
3. السيطرة الإسرائيلية على المعابر للضفة وغزة وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر.
4. تدمير مطار غزة الدولي وعدم تفعيل ميناء غزة بسبب المعيقات الإسرائيلية.
5. تبيعة الاقتصاد الفلسطيني المباشرة إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. الحصار الاقتصادي الدولي والإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين وعد تفعيل الاتفاقات الاقتصادية مع مصر والدول الأخرى.

- **أما المعوقات الداخلية وتتمثل فيما يلي:**

1. ندرة التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في فلسطين، حيث يقتصر دور البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية سواء المحلية أو الأجنبية على استقطاب ودائع الأفراد مقابل فوائد متدنية في حين تقوم بتقديم القروض في أبسط الحدود وبفوائد عالية نسبياً.
2. الأداء السيئ للقطاع العام من حيث فساد الوظيفة العمومية وعدم تحفيز القطاع بكثرة التدخلات في عمل القطاع الخاص بل ومنافسة القطاع الخاص في بعض المشاريع الاستثمارية.
3. عدم وجود ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي وعدم ملاءمة قانون تشجيع الاستثمار الحالي، حيث تميز قوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة المستثمر الأجنبي عن طريق منحه حوافز وضمانات خاصة مثل مصر وإسرائيل.
4. عدم استكمال منظومة التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في فلسطين.
5. عدم توفر البنية التحتية الملائمة للاستثمار من طرق وشبكات مياه واتصالات وكهرباء.

3-9 الأسواق المالية ودورها في دعم الاستثمارات:

يمكن تعريف الأسواق المالية أنها تلك الأماكن التي يتم فيها تداول أدوات الاستثمار المالي أسهماً كانت أو سندات أو غير ذلك من الأدوات بطريقة منظمة ومدروسة لتتم عملية البيع أو الشراء معتمدة في ذلك على القوانين واللوائح والتعليمات التي تضمن سير العملية بنجاح تحقيقاً للعائد المتوقع وتخفيفاً لدرجة المخاطرة المحتملة من خلال توجيه المدخرات الوجهة الاستثمارية الصحيحة في الأسواق المنظمة ضماناً لمصلحة الأطراف المتعاملة في السوق.(صيام، 2003، ص36)

ويمكن تلخيص الدور الذي تقوم به أسواق الأوراق المالية تجاه الاقتصاد القومي والذي يتمثل فيما يلي:(الرزين،2005،ص6)

1- اجتذاب مدخرات الأفراد والمؤسسات وغيرها من مصادر تجميع الأموال.
2- نشر الوعي الادخاري لتعبئة الموارد المالية في المجتمع للمساهمة في إنشاء المشروعات الاقتصادية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي.
3- تعد هذه الأسواق مجالا رحباً لاستثمار أموال الأفراد والمصارف التجارية وشركات التأمين وصناديق الادخار ونحوها، حيث تتيح للأفراد وأجهزة تجميع المدخرات فرصة التعامل في الأوراق المالية لتوظيف الفوائض المالية المتاحة لديهم في أصول تدر إيرادا مجزيا، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود عليهم بزيادة في قيمة ممتلكاتهم إذا ما ارتفعت القيمة السوقية للأوراق المالية محل الاستثمار.

4- بالإضافة إلى ذلك فإنها تؤدى دورا آخر لا يقل أهمية عن سابقه في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك بتشجيع قيام الشركات المساهمة ودعم مركزها المالي وتهيئة المناخ المناسب لاستقرارها وترشيد أسلوب عملها.

فالحاجة إلى التدفق المستمر للمدخرات لتمويل المشروعات الجديدة كانت سبباً في قيام تلك الأسواق،خصوصا وأن النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على قيام المشروعات ذات الحجم الكبير، والتي تتخذ شكل الشركات المساهمة بعد أن أصبح من المتعذر على فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال تمويل تلك المشروعات وحبس أموالهم فيها مدة طويلة. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات. فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات جاذبة وسليمة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات.

وقد أورد (عبد الصمد،2008،ص26) بعض من متطلبات سوق الأوراق المالية ذات الكفاءة العالية كما يلي:

1. وجود قوانين تحكم كيفية إصدار المؤسسات للأسهم والسندات وتداولها، و تنص على مسئوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق(السماسرة، والشركات المحاسبية، ومستشاري الاستثمار) والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة، ومن المهم أيضاً وجود القوانين واللوائح التي تحكم عمل صناديق المعاشات.
2. وجود متطلبات للقيد في بورصات الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.
3. وجود قوانين تحمي مساهمي الأقلية.
4. وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية تضم منظمين مستقلين مؤهلين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمليات الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات وتنفيذ قوانين الأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ مما سبق إن الأسواق المالية ما هي إلا بيت للاستثمارات المالية، فنجاح بناء سوق مالي بشكل جيد، هذا يعني بالتأكيد القيام باستثمارات مالية تلبي غرض المستثمرين داخل هذه الأسواق.

3-10 مفهوم الكفاءة وأهميتها لسوق الأوراق المالية:

إن كفاءة سوق الأوراق المالية هي عبارة عن مدى توافر المعلومات للمستثمرين من حيث سرعة وجودها وقلة كلفتها، والسوق الكفء لرأس المال، هو السوق الذي يحرك المال السائل بسرعة فائقة ودقة كاملة، بحيث يتحقق أكبر عائد ممكن. وتحقق شروط الكفاءة تعني أن تلك الأسواق تساعد على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وتحقيق ذلك يتطلب شرطين:(الرزين،2006،ص6)

الأول : أن يكون استخدام الأسواق من قبل المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة للتبادل.

الثاني : هو أن تعكس الأوراق المالية المتبادلة في تلك الأسواق القيم الحقيقية للأصول المالية وحيث تكون متناسبة مع معدلات العوائد المردودة خلال حياة كل استثمار في تلك الأصول. وعليه يمكن أن تعَرف الكفاءة لسوق الأوراق المالية بأن: أسعار الأوراق المالية تعكس بكل مصداقية حقيقية الوضع المالي للشركات المتداولة. ووفقاً لمفهوم الكفاءة، يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المنشأة المصدرة للسهم؛ ايجابيا أو سلبيا بحيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارةً أو غير سارةً .

والسوق الكفء يعكس سعر سهم المنشأة والمعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل: قوائم مالية، أو تعاملات نفذتها الشركة أو معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة. كما يعكس سعر السهم في ظل السوق الكفء توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب. ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماماً. وعليه فيمكن القول بأن السوق الكفء تكون القيمة السوقية للسهم فيه قيمة عادلة تعكس قيمته الحقيقية التي يكون العائد من الاستثمار موازناً للمخاطر المتوقعة منه. وعليه إذا ما توفرت للسوق الشفافية الكاملة في المعلومات المؤثرة على الاستثمار فيه يطلق عليه بالكفاءة الكاملة والتي تفترض توفر شروط الكمال في السوق وهي: (الرزين،2006،ص7)

- أن جميع المعلومات متاحة للجميع بعدالة وفي نفس الوقت وبدون أي تكلفة لجميع المتعاملين.
- عدم وجود أي قيود على التعامل من حيث عدم وجود تكلفة أو ضرائب على التعاملات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بالإضافة إلى إمكانية شراء أو بيع أي كمية من الأسهم مهما كانت كميتها ؛ مع عدم وجـود أي قيود على دخول أو خروج المستثمرين .
- أن المستثمرين جميعهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال التداول في البيع والشراء.
- كبر حجم المستثمرين في السوق وعدم وجود أي رابطة بينهم ؛ وعليه فلا يؤثر أحـدهم تـأثيرا ملموسا على السوق .

ومن خلال النقاط السابقة فإن كل ما ذكر في موضوع الكفاءة للأسواق المالية هو مرتبط بشـكل مباشر بالاستثمارات المالية و دور المراجعة الداخلية في الرقابة على هذه الاسـتثمارات. لـذلك فـإن كفاءة سوق الأوراق المالية هي عبارة عن مدى توافر المعلومات للمسـتثمرين، وأن تلـك الأسـواق تساعد على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود دور فعال ورقابي للمراجعة الداخلية على هذه الأسواق.

3-11 دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية:

3-11-1 مفهوم قياس الكفاءة والفاعلية:

إن مراجعة الفعالية هي التأكد من تحقيق عمل أو نشاط ما أو هدف ما بحسب الخطة الموضـوعة مسبقاً وهذا ما يستدعي أن تكون الأهداف التي ترغب الشركة بتحقيقها محددة مسبقاً وفي جميع الأقسام وعلى جميع أوجه النشاط، أما مراجعة الكفاءة فهي المراجعة التي تركز على التأكد من تحقيـق أكبـر قدر من المخرجات باستخدام لأقل قدر من المدخلات أو الموارد وبالجودة المطلوبة (المـدلل، 2007، ص126)

3-11-2 معايير تقييم الكفاءة والفعالية:

تتمثل الصعوبة الرئيسية عند القيام بمراجعة التشغيل في تعين معايير محددة لتقييم مـا إذا كـان العمل قد تم تنفيذه بكفاءة وفعالية. ففي المراجعة للقوائم المالية التاريخيـة، تمثـل مبـادئ المحاسـبة المتعارف عليها معايير متسعة لتقييم عدالة العرض. ويتم استخدام أهداف المراجعة في وضع معـايير أكثر تحديداً لتقرير ما إذا كانت مبادئ المحاسبة المتعارف عليها قد تم إتباعهـا. أمـا فـي مراجعـة التشغيل فلا يوجد مثل هذه المعايير المعرفة على نحو محدد. ويتمثل إحدى المناهج التي يتم استخدامها في وضع معايير لمراجعة التشغيل في تحديد الأهداف على أنها تمثل ما إذا كان جانب محدد بالوحـدة يمكن القيام به بشكل أكثر فعالية أو كفاءة مع تقدم توصية بالتحسينات . وقد يتلاءم هـذا الـنهج مـع المراجعين المتمرسين الذين توافر لهم قدرة من التدريب الجيد، ولكن سيصعب على معظم المـراجعين إتباع هذا المنهج غير المحدد. (Arens, Loebbeck, 2002, p1034)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال ما سبق فإن وضع مجموعة من المعايير المحددة وخاصة فيما يتعلق بعمل المراجع الداخلي يمكن تطبيقه، حيث أن إتباع المراجع الداخلي للمعايير التي تم شرحها في الفصل السابق خلال عمله يعني في النهاية الوصول لتقييم الكفاءة والفعالية، سواء في العمليات التشغيلية أو المالية.

3-11-3 دور المراجع الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية:

إن قيام المراجع الداخلي بدور أكبر في قياس الكفاءة والفاعلية لجميع أنشطة الشركة وتحديداُ فيما يتعلق بموضوع الدراسة وهو تقييم الاستثمارات المالية يعطي النتيجة الحتمية وهي تحقيق أهداف الشركة في تحسين كفاءة هذه الاستثمارات المالية.

وقد أشار (الصبان وآخرون، 1996، ص136) إلى أن نطاق المراجعة الداخلية يتضمن فحص وتقييم كفاءة وفعلية الأداء وأن ذلك يشتمل على ما يلي:-

1. مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها.
2. مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.
3. مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقيق من وجود تلك الأصول.
4. تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.
5. مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتمشى مع الأهداف الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

كذلك أشار (عطية، 2001، ص 235) إلى وجود بعض المؤشرات التي تدل على وجود انخفاض دائم في قيمة الاستثمارات المالية والتي يمكن للمراجع الداخلي من خلالها أن يقوم بتقييم كفاءة وفاعلية هذه الاستثمارات :

1. الضعف المستمر في المركز المالي للشركة المستثمر فيها.
2. التدهور الشديد في قيمة أصول الشركة المستثمر فيها.
3. التعثر المالي للشركة المستثمر فيها. وظهور مؤشرات لاحتمالات تصفيتها.
4. وجود محظورات، وقيود على نشاط أو منتجات الشركة المستثمر فيها مما يترتب عليه التأثير السلبي على مركزها المالي.
5. طول فترة إنشاء المشروع، وعدم البدء في الإنتاج الفعلي بالصورة المخطط لها.

إن المراجع الداخلي عليه القيام بتقييم كفاءة وفعالية الإدارة العليا في إدارة المخاطر وعليه أن يقدم لها الدعم الفعال من خلال المشاركة في تحديد جوانب الخطر الهامة والوسائل المناسبة للرقابة عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتابعة الأداء والتقرير عن ذلك إما لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق. وعمليا قد يتضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض ما يلي: (المدلل، 2007، ص 124)

1. تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، والتي تم تحديدها بواسطة الإدارة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
2. منح الثقة في إدارة المخاطر.
3. تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
4. تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية .
5. تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.

لذلك فإنه بغرض تحديد الدور الأكثر ملاءمة لشركة معينة، يجب على المراجع الداخلي التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المخاطر التي يتولى المراجع الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإداراتها وهي: (الصبان وآخرين، 1996، ص 116)

1. عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
2. الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين.
3. ضياع الأصول.
4. الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفْ للموارد.
5. الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

إن قيام المراجع الداخلي بتقييم هذه المخاطر ومتابعتها يعتبر صمام الأمان لعمل الشركة نحو الأفضل، وتحقيق مزايا النجاح والتقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

(الطريقة والإجراءات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل الدراسة .

2-4 منهجية الدراسة:

v منهجية جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل في مجرياتها والقدرة على التفاعل معها ووصفها وتحليلها. وتعتمد هذه الدراسة على البيانات التالية:

v البيانات الثانوية:

الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وأية مراجع تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، حيث تم من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة للتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

v البيانات الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف البحث، والوقوف على واقع دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية، فقد تم توزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين الرئيسيين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والبالغ عددهم ثمانية وثلاثين شركة. ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراده، وعليه تكون عينة الدراسة هي كامل مجتمع الدراسة والبالغ حجمه 80 موظف وموظفة وهم جميع الموظفين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في هذه الشركات، ومن الملاحظ أنه تم توزيع الاستبانات بالمقارن مع عدد الفروع والمكاتب، فمثلاً بنك فلسطين تم توزيع 14 استبانه بسبب وجود 29 مكتب وفرع له داخل فلسطين، كذلك البنك الإسلامي الفلسطيني يوجد له 11 فرع ومكتب داخل فلسطين لذلك تم توزيع 8 استبانات. وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة وتم استرداد 75 استبانه، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي من الاستبانات نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 75 استبانة.

جدول رقم (2)

توزيع الاستبانات على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الرقم	اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
1	شركة مصانع الزيوت النباتية	1	1
2	الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات	1	1
3	الإتحاد للإعمار والاستثمار	2	2
4	شركة ترست العالمية للتأمين	3	3
5	بنك القدس للتنمية والاستثمار	6	6
6	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	2	2
7	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسويق	1	1
8	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	1	1
9	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	1	1
10	بنك الاستثمار الفلسطيني	4	4
11	الشركة الفلسطينية للكهرباء	2	2
12	البنك التجاري الفلسطيني	1	-
13	شركة الاتصالات الفلسطينية	4	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار	1	1
15	شركة مركز نابلس الجراحي التخصصي	1	1
16	شركة التأمين الوطنية	2	2
17	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	1	1
18	شركة المشرق للتأمين	2	2
19	شركة فلسطين لصناعة اللدائن	1	1
20	شركة القدس للاستثمارات العقارية	1	1
21	شركة القدس للمستحضرات الطبية	1	1
22	شركة سجائر القدس	1	1
23	البنك الإسلامي الفلسطيني	8	8
24	شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام	1	-
25	شركة مطاحن القمح الذهبي	1	1
26	شركة بيرزيت للأدوية	1	1
27	بنك فلسطين	14	12
28	شركة دواجن فلسطين	1	1
29	شركة المؤسسة العقارية العربية	1	-
30	شركة المستثمرون العرب	1	1
31	الشركة العربية لصناعة الدهانات	1	1
32	بنك الرفاه لتمويل المشاريع	1	1
33	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	4	4
34	شركة المؤسسة العربية للتأمين	2	2
35	البنك الإسلامي العربي	2	2
36	شركة المؤسسة العربية للفنادق	1	1
37	الشركة العربية لمنتوجات الباطون	1	-
38	شركة الائتمان للاستثمار والتنمية	1	1
المجموع		80	75

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4 خصائص وسمات مجتمع الدراسة :

(1) المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (3) أن 2.7 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " دبلوم " ، و 81.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس " ، و 16.0% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير "، بمعنى أن هناك ما نسبته 97.3% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأكثر، وتدل هذه النسبة الكبيرة من حاملي شهادتي البكالوريوس والماجستير على صدق إجابات الاستبانة، وتفهم العينة للدراسة ومدى أهميتها.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	2.7
بكالوريوس	61	81.3
ماجستير	12	16.0
دكتوراه	0	0.0
المجموع	**75**	**100.0**

(2) التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (4) 84.0 % من عينة الدراسة تخصصهم " محاسبة "، و12.0 % من عينة الدراسة تخصصهم " إدارة أعمال " ، و4.0 % من عينة الدراسة تخصصهم " تخصصات أخرى " ، مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة من تخصص المحاسبة ويليها إدارة الأعمال وذلك بما يتناسب مع طبيعة أعمال عينة الدراسة.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	63	84.0
علوم مالية ومصارف	0	0.0
إدارة أعمال	9	12.0
أخرى	3	4.0
المجموع	**75**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) الشهادات المهنية:

يبين جدول رقم (5) أن 1.3 % من عينة الدراسة حائزين على شهادة مهنية من نوع " CPA " ، و 21.3% من عينة الدراسة حائزين على شهادة مهنية من نوع " ACPA" ، و 73.3% من عينة الدراسة غير حائزين على شهادة مهنية ، و4.0 % من عينة الدراسة حائزين على شهادات مهنية أخرى، ويوضح ذلك أن هنالك عدد قليل من العينة ممن هم حاصلين على إحدى الشهادات المهنية.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
CPA	1	1.3
ACPA	16	21.3
لا يوجد	55	73.3
أخرى	3	4.0
المجموع	**75**	**100.0**

(4) عدد سنوات الخبرة :

يبين جدول رقم (6) أن 8.0% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم " أقل من 5 سنوات " ، و 18.7% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم " من 5 إلى 10 سنوات " ، و 73.3% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم " أكثر من 10 سنوات"، مما يدل على أن الخبرة العملية هي في الفترة الأكبر وتبلغ أكثر من 10 سنوات مما يبين مدى الخبرة العميقة لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	8.0
من 5 إلى 10 سنوات	14	18.7
أكثر من 10 سنوات	55	73.3
المجموع	**75**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-4 أداة الدراسة :

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول**: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من 6 فقرات(المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، سنوات الخبرة، العمر، الجنس).

- **القسم الثاني**: **يتناول** دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

- **المحور الأول** : يناقش مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظـــام الرقابـــة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية ، ويتكون من 6 فقرات.

- **المحور الثاني** : يناقش مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويتكون من 8 فقرات.

- **المحور الثالث** : يناقش مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويتكون من 8 فقرات.

- **المحور الرابع** : يناقش مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويتكون من 7 فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ÿ **المحور الخامس** : يناقش مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكارت الخماسي جدول رقم (9)

جدول رقم(7)
مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

6-4 صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

V **صدق فقرات الاستبيان** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1-6-4 صدق تحكيم الاستبانة:

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض - ملحق رقم (2).

2-6-4 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما في جدول رقم (10) والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والمعدل الكلي للمحور التابعة له

المحور	مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية	1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	0.536	0.002
	2	يتعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية.	0.469	0.009
	3	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات.	0.766	0.000
	4	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الاستثمارات المالية.	0.707	0.000
	5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	0.615	0.000
	6	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	0.565	0.001
مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية	1	يتم الرقابة الفعالة على مدخلات العمل بكافة مراحله و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.525	0.003
	2	يتم الرقابة الفعالة على استخدام القوى العاملة والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.553	0.002
	3	تقوم الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.910	0.000
	4	يتم عمل تخطيط وجدولة للإنتاج و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.862	0.000
	5	طرق الرقابة على جودة المنتجات، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.803	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	6	الرقابة عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.707	0.000
	7	إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.547	0.002
	8	وجود أدوات للرقابة على جودة المنتجات داخل المنشأة، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.717	0.000
مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة	1	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.671	0.000
	2	يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.832	0.000
	3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.794	0.000
	4	يقوم المراجع الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.703	0.000
	5	يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.630	0.000
	6	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.	0.650	0.000
	7	يتم توفير فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	0.843	0.000
	8	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم.	0.788	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها	1	تتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.733	0.000
	2	تتوفر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.649	0.000
	3	يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.864	0.000
	4	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مم يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.762	0.000
	5	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم للخطوت الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.810	0.000
	6	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.865	0.000
	7	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.864	0.000
مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	1	يوجد لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	0.710	0.000
	2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.	0.721	0.000
	3	يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة.	0.759	0.000
	4	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة.	0.662	0.000
	5	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.010	0.959
	6	يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.	0.853	0.000
	7	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	0.835	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور	مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	8	يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.	0.757	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

3-6-4 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين جدول رقم (11) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 .

جدول رقم (9)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	0.465	0.010
الثاني	مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	0.459	0.011
الثالث	مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	0.770	0.000
الرابع	مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	0.685	0.000
الخامس	مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	0.770	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-4 ثبات فقرات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط وهذا يعني أن تكون النتائج التي تعطيها الاستبانة متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم التحقق من الثبات من خلال طريقتين هما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1-7-4 طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (12) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان، وبلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية 0.867 مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

2-7-4 طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم (12) أن معاملات الثبات مرتفعة وبلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة كرونباخ 0.917 مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية و ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور		التجزئة النصفية			طريقة ألفا كرونباخ
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية	
الأول	مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	6	0.710	0.830	0.000	0.779
الثاني	مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	8	0.740	0.851	0.000	0.886
الثالث	مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	8	0.797	0.887	0.000	0.901
الرابع	مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	7	0.925	0.961	0.000	0.944
الخامس	مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	8	0.835	0.910	0.000	0.798
	جميع الفقرات	37	0.766	0.867	0.000	0.917

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

4-8 المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

3- معامل ارتباط سبيرمان لقياس صدق الفقرات

4- معادلة سبيرمان براون للثبات

5- اختبار الإشارة لمعرفة الفروق بين وسيط الفقرة والوسيط المحايد "3"

6- اختبار مان موتني لفروق بين وسيطي عينتين مستقلتين

7- اختبار كروسكال والاس لفروق بين ثلاث وسيطات عينات مستقلة فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

(نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-5 المقدمة:

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحث بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك.

2-5 تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها:

تم استخدام الاختبارات اللامعلمية (مثل اختبار الإشارة أو ذات الحدين Binomial test) لتحليل فقرات الاستبانة نظرا لأن البيانات وصفية ترتيبية، حيث تم إعادة ترميز المتغيرات لتصبح ثنائية الأبعاد بدلاً من خماسية الأبعاد، فالمستوى الأول (قليل التأييد) اشتمل على (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد) والمستوى الثاني (عالي التأييد) اشتمل على (موافق، موافق بشدة) وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة ايجابية (قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية المبدئية) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان نسبة التأييد للمستوى الثاني اكبر من 0.5 و مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية .Sig) اقل من 0.05 وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة غير ايجابي (محايد أو سلبي) بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية المبدئية) إذا كان نسبة التأييد للمستوى الثاني قليل بمعنى عدم تحقق شرطي اختبار ذات الحدين معا.

1-2-5 الفرضية الأولى :

تؤدي مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

يبين جدول رقم (13) أن قيمة المتوسطات لكل فقرة اكبر من الوسيط المحايد "3" وكذلك مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 والنسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق بشدة ، موافق) اكبر من 0.5 مما يدل على أن رأي أفراد العينة في الفقرات مرتبين حسب النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق، موافق بشدة) من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط " 4 " لجميع الفقرات، والنسبة الفعلية في الفقرة رقم "1 " بلغت " 0.987" مما يدل على انه (يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم "6 " بلغت النسبة الفعلية " 0.933" مما يدل على انه (يتم فحص الإجـــراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقـــوانين واللـــوائح ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "3 " بلغت النسبة الفعلية " 0.893" مما يدل على انه (يتـــولى تنفيـــذ نظـــام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات).
- في الفقرة رقم "2 " بلغت النسبة الفعلية " 0.853" مما يدل على انه(يتعاون مجلـــس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية).
- في الفقرة رقم "4 " بلغت النسبة الفعلية " 0.827" مما يدل على انه(يوجد في نظام الرقابـــة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "5 " بلغت النسبة الفعلية " 0.760" مما يدل على انه(تقوم إدارة المراجعـــة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته).

كما يتبين بصفة عامة أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.0 (من 5.0) وان قيمة النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق/ موافق بشدة) يساوي 0.973 وهو اكبـــر من 0.5 كما بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قبـــول الفرضية أي تؤدي مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية إلى تحســـين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (11)

تحليل فقرات المحور الأول

(مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	29.3	69.3	1.3	0.0	0.0	4.0	0.987	0.000
2	يتعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية.	24.0	61.3	14.7	0.0	0.0	4.0	0.853	0.000
3	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات.	14.7	74.7	6.7	2.7	1.3	4.0	0.893	0.000
4	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الاستثمارات المالية.	17.3	65.3	17.3	0.0	0.0	4.0	0.827	0.000
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	21.3	54.7	21.3	2.7	0.0	4.0	0.760	0.000
6	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	24.0	69.3	6.7	0.0	0.0	4.0	0.933	0.000
	جميع الفقرات	**21.8**	**65.8**	**11.3**	**0.9**	**0.2**	**4.0**	**0.973**	**0.000**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5 الفرضية الثانية :

تؤدي **مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية** عند مستوى دلالة $a = 0.05$

يبين جدول رقم (14) أن قيمة المتوسطات لكل فقرة اكبر من الوسيط المحايد "3" وكذلك مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 والنسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق بشدة ، موافق) اكبر من 0.5 مما يدل على أن رأي أفراد العينة في الفقرات مرتبين حسب النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق، موافق بشدة) من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط " 4 " لجميع الفقرات، والنسبة الفعلية في الفقرة رقم "2 " بلغت " 0.907" مما يدل على انه (يتم الرقابة الفعالة على استخدام القوى العاملة والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "1 " بلغت النسبة الفعلية " 0.880" مما يدل على انه (يتم الرقابة الفعالة على مدخلات العمل بكافة مراحله و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "8 " بلغت النسبة الفعلية " 0.787" مما يدل على انه (وجود أدوات للرقابة على جودة المنتجات داخل المنشأة، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "5 " بلغت النسبة الفعلية " 0.733" مما يدل على انه (طرق الرقابة على جودة المنتجات، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "4 " بلغت النسبة الفعلية " 0.707" مما يدل على انه (يتم عمل تخطيط وجدولة للإنتاج و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "6 " بلغت النسبة الفعلية " 0.693" مما يدل على أن (الرقابة عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم "3 " بلغت النسبة الفعلية " 0.680" مما يدل على انه (تقوم الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "7 " بلغت النسبة الفعلية " 0.640" مما يدل على انه (إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

كما يتبين بصفة عامة أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 4.0 (من 5.0) وان قيمة النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق/ موافق بشدة) يساوي 0.827 وهو اكبر من 0.5 كما بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الثانية أي تؤدي مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

جدول رقم (12)

تحليل فقرات المحور الثاني

(تؤدي مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
1	يتم الرقابة الفعالة على مدخلات العمل بكافة مراحله و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	21.3	66.7	12.0	0.0	0.0	4.0	0.880	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
2	يتم الرقابة الفعالة على استخدام القوى العاملة والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	14.7	76.0	8.0	1.3	0.0	4.0	0.907	0.000
3	تقوم الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	5.3	62.7	32.0	0.0	0.0	4.0	0.680	0.003
4	يتم عمل تخطيط وجدولة للإنتاج و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	13.3	57.3	29.3	0.0	0.0	4.0	0.707	0.001
5	طرق الرقابة على جودة المنتجات، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	18.7	54.7	26.7	0.0	0.0	4.0	0.733	0.000
6	الرقابة عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	5.3	64.0	30.7	0.0	0.0	4.0	0.693	0.001
7	إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل	9.3	54.7	36.0	0.0	0.0	4.0	0.640	0.021

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
	المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.								
8	وجود أدوات للرقابة على جودة المنتجات داخل المنشأة، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	16.0	62.7	21.3	0.0	0.0	4.0	0.787	0.000
	جميع الفقرات	**13.0**	**62.3**	**24.5**	**0.2**	**0.0**	**4.0**	**0.827**	**0.000**

3-2-5 الفرضية الثالثة :

يؤدي التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

يبين جدول رقم (15) أن قيمة المتوسطات لكل فقرة اكبر من الوسيط المحايد "3" وكذلك مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 والنسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق بشدة ، موافق) اكبر من 0.5 مما يدل على أن رأي أفراد العينة في الفقرات مرتبين حسب النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق، موافق بشدة) من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- قيمة الوسيط لجميع الفقرات" 4 "، والنسبة الفعلية في الفقرة رقم " 5" بلغت " 0.920" مما يدل على انه (يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم " 6" بلغت النسبة الفعلية " 0.827" مما يدل على انه (يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة).

- في الفقرة رقم " 2" بلغت النسبة الفعلية " 0.813" مما يدل على انه (يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

- في الفقرة رقم " 3" بلغت النسبة الفعلية " 0.813" مما يدل على انه (يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

- في الفقرة رقم " 7" بلغت النسبة الفعلية " 0.813" مما يدل على انه (يتم توفير فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية).

- في الفقرة رقم " 4" بلغت النسبة الفعلية " 0.800" مما يدل على انه (يقوم المراجع الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

- في الفقرة رقم " 8" بلغت النسبة الفعلية " 0.773" مما يدل على انه (يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم).

- في الفقرة رقم " 1" بلغت النسبة الفعلية " 0.760" مما يدل على انه (يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

كما يتبين بصفة عامة أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 4.0 (من 5.0) وان قيمة النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق/ موافق بشدة) يساوي 0.920 وهو اكبر من 0.5 كما بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.002 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الثالثة أي يؤدي التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (13)

تحليل فقرات المحور الثالث

(يؤدي التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
1	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	33.3	42.7	24.0	0.0	0.0	4.0	0.760	0.000
2	يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	26.7	54.7	18.7	0.0	0.0	4.0	0.813	0.000
3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	32.0	49.3	18.7	0.0	0.0	4.0	0.813	0.000
4	يقوم المراجع الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	18.7	61.3	20.0	0.0	0.0	4.0	0.800	0.000
5	يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	28.0	64.0	8.0	0.0	0.0	4.0	0.920	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
6	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.	34.7	48.0	17.3	0.0	0.0	4.0	0.827	0.000
7	يتم توفير فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	28.0	53.3	16.0	2.7	0.0	4.0	0.813	0.000
8	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم.	30.7	46.7	13.3	0.0	9.3	4.0	0.773	0.000
	جميع الفقرات	29.0	52.5	17.0	0.3	1.2	4.0	0.920	0.000

4-2-5 الفرضية الرابعة :

تؤدي مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

يبين جدول رقم (16) أن قيمة المتوسطات لكل فقرة اكبر من الوسيط المحايد "3" وكذلك مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 والنسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق بشدة ، موافق) اكبر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.5 مما يدل على أن رأي أفراد العينة في الفقرات مرتبين حسب النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق، موافق بشدة) من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط " 4 " لجميع الفقرات، والنسبة الفعلية في الفقرة رقم "6 " بلغت " 0.947" مما يدل على انه (يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "5 " بلغت النسبة الفعلية " 0.920" مما يدل على انه (يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم للخطوات الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "1 " بلغت قيمة الوسيط " 4 " والنسبة الفعلية " 0.893" مما يدل على انه (تتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "3 " بلغت النسبة الفعلية " 0.893" مما يدل على انه (يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "7 " بلغت النسبة الفعلية " 0.893" مما يدل على انه (يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "2 " بلغت النسبة الفعلية " 0.827" مما يدل على انه (تتوفر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "4 " بلغت النسبة الفعلية " 0.827" مما يدل على انه (يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مم يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).

وبصفة عامة يتبين أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 4.0 (من 5.0) وان قيمة النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق/ موافق بشدة) يساوي0.960 وهو اكبر من 0.5 كما بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قبول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة أي تؤدي مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

جدول رقم (14)

تحليل فقرات المحور الرابع

(تؤدي مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
1	تتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	22.7	66.7	10.7	0.0	0.0	4.0	0.893	0.000
2	تتوفر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	20.0	62.7	17.3	0.0	0.0	4.0	0.827	0.000
3	يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	22.7	66.7	10.7	0.0	0.0	4.0	0.893	0.000
4	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مم يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	33.3	49.3	17.3	0.0	0.0	4.0	0.827	0.000
5	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم	25.3	66.7	8.0	0.0	0.0	4.0	0.920	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
	للخطوات الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.								
6	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	14.0	70.7	5.3	0.0	0.0	4.0	0.947	0.000
7	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	18.7	70.7	10.7	0.0	0.0	4.0	0.893	0.000
	جميع الفقرات	24.5	56.3	14.0	5.2	0.0	4.0	0.960	0.000

5-2-5 الفرضية الخامسة :

يؤدي مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

يبين جدول رقم (17) أن قيمة المتوسطات لكل فقرة اكبر من الوسيط المحايد "3" وكذلك مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 والنسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق بشدة ، موافق) اكبر من 0.5 مما يدل على أن رأي أفراد العينة في الفقرات مرتبين حسب النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق، موافق بشدة) من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلغت قيمة الوسيط " 4 " في جميع الفقرات، والنسبة الفعلية في الفقرة رقم "1 " 0.867" مما يدل على انه (يوجد لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه).
- في الفقرة رقم "2 " بلغت النسبة الفعلية " 0.867" مما يدل على انه (يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة).
- في الفقرة رقم "7 " بلغت النسبة الفعلية " 0.867" مما يدل على انه (يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "6 " بلغت النسبة الفعلية " 0.853" مما يدل على انه (يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب).
- في الفقرة رقم "3 " بلغت النسبة الفعلية " 0.827" مما يدل على انه (يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة).
- في الفقرة رقم "5 " بلغت النسبة الفعلية " 0.773" مما يدل على انه (لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية).
- في الفقرة رقم "8 " بلغت النسبة الفعلية " 0.747" مما يدل على انه (يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها).
- في الفقرة رقم "4 " بلغت النسبة الفعلية " 0.667" مما يدل على انه (يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة).

كما يتبين بصفة عامة أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور الخامس يساوي 4.0 (من 5.0) وان قيمة النسبة الفعلية للمستوى الثاني (موافق/ موافق بشدة) يساوي0.960 وهو اكبر من 0.5 كما بلغت القيمة الاحتمالية (.Sig) 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الخامسة أي يؤدي مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية عند مستوى دلالة $a = 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (15)

تحليل فقرات المحور الخامس

(يؤدي مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي إلي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية)

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
1	يوجد لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	30.7	56.0	12.0	1.3	0.0	4.0	0.867	0.000
2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.	32.0	54.7	10.7	2.7	0.0	4.0	0.867	0.000
3	يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة.	33.3	49.3	16.0	1.3	0.0	4.0	0.827	0.000
4	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة.	9.3	57.3	29.3	4.0	0.0	4.0	0.667	0.006
5	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.	22.7	54.7	13.3	9.3	0.0	4.0	0.773	0.000
6	يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.	18.7	66.7	13.3	1.3	0.0	4.0	0.853	0.000
7	يتمكن المراجع الداخلي من	22.7	64.0	4.0	9.3	0.0	4.0	0.867	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق%	غير موافق بشدة %	الوسيط (من5)	النسبة الفعلية (موافق، موافق بشدة)	مستوى الدلالة
	الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.								
8	يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.	26.7	48.0	13.3	12.0	0.0	4.0	0.747	0.000
	جميع الفقرات	24.5	56.3	14.0	5.2	0.0	4.0	0.960	0.000

6-2-5 **الفرضية السادسة :**

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى بعض الصفات الشخصية (المؤهل العلمي و التخصص العلمي والشهادات المهنية وعدد سنوات الخبرة والعمر و الجنس).**

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى المؤهل العلمي .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كروسكال- والاس لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية .Sig) لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصائية تعزى للمؤهل العلمي حول كل من " مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية"

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.724 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى المؤهل العلمي

جدول رقم (16)

نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى المؤهل العلمي

المحور	متوسط الرتب			Chi-Square	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير			
مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	31.00	37.02	44.17	2.143	2	0.342
مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	40.00	37.03	42.58	0.982	2	0.612
مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي	26.50	39.55	32.04	2.117	2	0.347

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية						
مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	32.00	37.61	41.00	0.721	2	0.697
مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	18.50	39.82	32.00	4.333	2	0.115
جميع المحاور	32.50	38.67	35.50	0.646	2	0.724

ب-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ **حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى التخصص العلمي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كروسكال- والاس لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى التخصص العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية .Sig) لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص العلمي حول كل من " مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية"

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.498 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ **حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى التخصص العلمي**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (17)

نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى التخصص العلمي

المحور	متوسط الرتب			Chi-Square	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	محاسبة	إدارة أعمال	أخرى			
مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	37.45	44.17	31.00	1.775	2	0.412
مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	37.69	39.50	40.00	0.119	2	0.942
مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	37.80	38.72	40.00	0.049	2	0.976
مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	37.33	40.67	44.00	0.761	2	0.683
مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	39.90	29.67	23.00	4.750	2	0.093
جميع المحاور	38.39	33.11	44.50	1.393	2	0.498

ت-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى الشهادات المهنية .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كروسكال- والاس لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى الشهادات المهنية والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين أن مستوى الدلالة (القيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمالية .Sig) لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الشهادات المهنية حول كل من " مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية"

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.885 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى** الشهادات المهنية

جدول رقم (18)

نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى الشهادات المهنية

المحور	متوسط الرتب				Chi-Square	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	CPA	ACPA	لا يوجد	أخرى			
مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	31.00	42.81	36.55	41.33	1.989	3	0.575
مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	40.00	33.53	38.55	51.17	2.663	3	0.447
مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية	26.50	31.41	40.02	40.00	2.691	3	0.442

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية							
مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	32.00	39.13	37.45	44.00	0.688	3	0.876
مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	32.00	36.31	38.27	44.00	0.602	3	0.896
جميع المحاور	32.50	37.34	37.94	44.50	0.651	3	0.885

ث-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ **حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى سنوات الخبرة .**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كروسكال- والاس لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى سنوات الخبرة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية .Sig) لكل محور اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى سنوات الخبرة حول كل من " مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية"

وبصفة عامة يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.506 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ حول **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى** سنوات الخبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (19)

نتائج اختبار كروسكال والاس للفروق حول دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية تُعزى إلى سنوات الخبرة

المحور	متوسط الرتب			Chi-Square	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	اقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات			
مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	31.00	36.25	39.21	1.458	2	0.482
مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	44.00	33.11	38.59	1.766	2	0.413
مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	51.08	30.25	38.55	4.767	2	0.092
مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	38.00	29.86	40.07	4.433	2	0.109
مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية	50.00	37.57	36.80	2.939	2	0.230
جميع المحاور	44.50	35.46	37.94	1.363	2	0.506

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

(النتائج والتوصيات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-6 المقدمة:

يعتني هذا الفصل بتلخيص نتائج البحث في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الميدانية وما تم عرضه في الدراسة النظرية والدراسات السابقة والتي تناولت دور المراجعة الداخلية في عدة مجالات، وكذلك دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وصولاً إلى توصيات تساعد إدارة الشركات في زيادة فاعلية دور المراجعة الداخلية وتحسين أدائها ضمن هذه الشركات.

2-6 النتائج:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أن هنالك دوراً ملموساً لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- يقوم المراجع الداخلي بدور جيد في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وهذا يؤثر إيجاباً على تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
- يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
- إن متابعة تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية لإنجاز العديد من الأهداف في الشركات المساهمة العامة، مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركات ومدراء المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للشركات، للوصول إلى استثمارات مالية ذات كفاءة وفاعلية .
- أن توفر الفهم الكافي لأهداف الشركة لدى المراجع الداخلي، من خلال المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، وامتلاكه للقدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك دور مهم للمراجع الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال قيامه بفحص ومراقبة المخاطر الداخلية والخارجية فيها، والتي من الممكن أن تؤثر على الاستثمارات المالية للشركة .
- يوجد ارتباط قوي بين القيام بأداء عملية المراجعة الداخلية بقيام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية مع توافر الخبرة والتأهيل الفني لدى المراجع الداخلي، وتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية للشركات.
- يوجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية إدارات المراجعة الداخلية وتدعيم أركانها ومتطلباتها، ووجود الصلاحيات الكاملة للمراجع الداخلي والأخذ بتوصياته في كافة المجالات مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المراجع الداخلي بالشكل المطلوب .

3-6 التوصيات:

من خلال التحليل والنتائج السابقة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية من خلال وضع خطط مراجعة داخلية تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة المراجعة الداخلية بالاتساق مع أهداف الشركة.
- ضرورة أن تقوم الشركات بتوفير توثيق لعناصر وإجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها يقوم على أساسه المراجع الداخلي بتقييم هذا النظام.
- ضرورة أن تقوم الشركات التي تستثمر في الأوراق المالية بإنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر وإدارة الاستثمارات.
- ضرورة قيام المراجع الداخلي بدراسة العمليات التشغيلية، والقيام بتحليلها وإظهار الأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة، لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.
- العمل على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال والاعتراف بالتطورات الحديثة في المراجعة الداخلية والاستثمارات المالية.
- ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة لتأهيل المراجعين الداخلين للقيام بأدوارهم بالشكل المطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجعة الداخلية لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها على أكمل وجه لضمان تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

§ حث الشركات على إيجاد آلية معينة لتبادل الخبرات والآليات والاستراتيجيات المتبعة في مثل هذا الموضوع.

4-6 مقترحات لدراسات مستقبلية:

استناداً إلى أهمية دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية في الشركات الفلسطينية، فإن هناك ضرورة لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لجوانب المراجعة الداخلية وكذلك الاستثمارات المالية، وفي هذا المجال يقترح الباحث الموضوعات التالية:

- دراسة مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية بما ينسجم مع تطوير أداء المراجع الداخلي في الشركات الفلسطينية.
- دراسة ما مدى وجود عوامل مؤدية إلى زيادة نمو قطاع الاستمارات المالية في فلسطين.
- المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

§ الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، غزة، فلسطين، 2005.

§ الجزار، محمد، "المراقبة الداخلية أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية "، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1987.

§ الحناوي، محمد و مصطفى، نهال فريد، "مبادئ وأساسيات الاستثمار"، مكتبة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2006.

§ الصبان، محمد سمير وجمعة، إسماعيل إبراهيم و السوافيري، فتحي رزق، "الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.

§ الصحن، عبد الفتاح، " المراجعة – مدخل فلسفي تطبيقي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإبراهيمية، الإسكندرية، 1986.

§ المجمع العربي للمحاسبين القانونين، "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين، عمان، الأردن، 2001.

§ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين (SOCPA) "مشروع معايير المراجعة الداخلية السعودية وقواعد السلوك المهني"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004.

§ جامعة القدس المفتوحة 4444، "أسس الاستثمارات"، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة، فلسطين، 2007.

§ جربوع، يوسف محمود، "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الصناعية في فلسطين"، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، مكتبة الطالب الجامعي، 2005.

§ صيام، أحمد زكريا، "مبادئ الاستثمار"، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة، فلسطين، 2003.

§ عبد الجواد، محمد عوض و الشديفات، على إبراهيم، "الاستثمار في البورصة" ،مكتبة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2006.

§ عبد الله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية "، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ عبد الله، عبد الكريم عبد الله، " ضمانات الاستثمار في الدول العربية"، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة، فلسطين، 2008.

§ عطية، أحمد صلاح، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة، فلسطين، 2001

§ مطر، محمد، "إدارة الاستثمارات" ، مكتبة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2006.

2 . الرسائل العلمية

§ الحداد، سامح عبد الرازق، "تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

§ الرزين، عبد الله بن محمد، "الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس- اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005.

§ الصاطي، محمد صالح حميد، "تطوير وتحديث وظائف وأهداف المراجعة الداخلية لتحقيق الجودة الشاملة دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1997.

§ العفيفي، عبير محمد فتحي، "معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

§ العويسي، ماجد عبد الفتاح، " دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في منشآت القطاع الخاص"، رسالة ماجستير، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2002.

§ المدلل، يوسف سعيد، " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري " رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

§ حجازي، منتصر أحمد، "أثر تطبيق الجودة الشاملة على تطوير وظائف ومهام المراجعة الداخلية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

§ سمور، نبيل خليل طه، "سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2007.

§ عبد الصمد، عمر على، "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات"، رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ محمود، منصور حامد،"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم لمالية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.

§ نسمان، إبراهيم إسحق، "دو إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009.

§ نصر، لؤي فتحي محمد، "دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

§ يوسف، أبو بكر محمد، " المراجعة التشغيلية والدور الاستشاري للمراجع الداخلي-دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الرابع والعشرون، 2002.

3. المجلات والدوريات

§ الغباري، أيمن، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والخمسون،2000.

§ جربوع، يوسف محمود، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق الفجوة" مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004.

§ جربوع، يوسف محمود، "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع "، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005.

§ عشماوي، محمد عبد الفتاح، "نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية،2005.

§ عيسى، سمير كامل محمد، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، بحث منشور، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1 مجلد 45، يناير 2008.

§ لبيب، خالد، "نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الأربعون، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

§ محمد، أمال إبراهيم، "دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة بنها، 2005.

4. المؤتمرات والندوات

§ مقابله، إيهاب، "الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" ورقة عمل مقدمة لدورة تدريبية لمنظمة العمل العربية، عمان، الأردن، 2006.

§ علاونة، عاطف، "الإطار التنظيمي والرؤية المستقبلية لقطاع الأوراق المالية في فلسطين"،بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2008.

§ عقل، مفلح، "موجودات الضمان الاجتماعي الأردني"، جريدة الوطن الاقتصادي، عمان، الأردن، 2006.

§ ميخائيل، أشرف حنا، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات" بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، 2005.

ثانياً: المراجع الأجنبية

§ Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni "Internal audit in Italian organizations: A multiple case study" Managerial Auditing Journal. VO1.(21) No. (3) 2006 .

§ Arens, Alvin A, and, Loebbeck, James k, "Auditing: An Integrated Approach", Mars Publishing House, Riyadh, Saudi Arabia, 2002.

§ Leung, Dr Philomena "The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia " 2003.

§ Liu. et. al., Developing Internal Auditing Procedures for organizations in the United Kingdom", 1997.

§ The Institute Of Internal Auditors (IIA –USA), IIA Issues and Answers, Guidance Framework, http://www.theiia.org.

§ The Institute of internal Auditors," Standards for the professional practice of internal Auditing" The Internal Auditor.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مواقع اليكترونية

1.http://infotechaccountants.com
2. http://mrzarzour.maktoobblog.com
3.http://acc4arab.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

الملحق الأول: الاستبانة

الملحق الثاني: أسماء المحكمين

الملحق الثالث: أسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الأول: الاستبانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليـــا
كـــليـــة التـــجـــــــارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة لبيان دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .....

تهدف هذه الاستبانة إلي التعرف على دور المراجعة الداخليـــة فـــي تحســـين كفـــاءة وفاعليـــة الاستثمارات المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير فـــي المحاســـبة والتمويـــل، كمـــا إن كافـــة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمـــي فقط.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، ويساعد في بيان دور المراجعة الداخلية فـــي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق فلسطين لـــلأوراق الماليـــة ، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بـــأن صـــحة نتـــائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

الباحث/ حسام سعيد أبو وطفه

جوال الباحث : 0599603296

البريد الالكتروني : hswatfa@hotmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة

أولاً الأسئلة العامة:

1. المؤهل العلمي
   - دبلوم ☐
   - ماجستير ☐
   - بكالوريوس ☐
   - دكتوراه ☐

2. التخصص العلمي
   - محاسبة ☐
   - إدارة أعمال ☐
   - علوم مالية و مصرفية ☐
   - أخرى حددها.....

3. الشهادات المهنية
   - CPA ☐
   - لا يوجد ☐
   - ACPA ☐
   - أخرى حددها....

4. سنوات الخبرة
   - أقل من 5 سنوات ☐
   - أكثر من 10 سنوات ☐
   - من 5 إلي 10 سنوات ☐

5. العمر
   - أقل من 25 ☐
   - من 40 فأكثر ☐
   - من 25 إلى أقل من 40 ☐

6. الجنس
   - ذكر ☐
   - أنثى ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفرضية الأولى: مدى مساهمة تقييم وتقويم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.					
.2	يتعاون مجلس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية.					
.3	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات.					
.4	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الاستثمارات المالية.					
.5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.					
.6	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.					

الفرضية الثانية : مدى مساهمة تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يتم الرقابة الفعالة على مدخلات العمل بكافة مراحله و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.2	يتم الرقابة الفعالة على استخدام القوى العاملة والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.3	تقوم الإدارة بوضع خطط للحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.4	يتم عمل تخطيط وجدولة للإنتاج و الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.5	طرق الرقابة على جودة المنتجات، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.6	الرقابة عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.7	إن وضع الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل المنشأة، يؤدي بالمراجع الداخلي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.8	وجود أدوات للرقابة على جودة المنتجات داخل المنشأة، يؤدي إلى الوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها واقتراح طرق التصحيح المناسبة للمساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة: مدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.2	يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.4	يقوم المراجع الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.5	يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.6	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة والتي لا يمكن اكتشافها من خلال إجراءات التأكد وحدها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.					
.7	يتم توفير فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.					
.8	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة: مدى مساهمة خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.2	تتوفر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.3	يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.4	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.5	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم للخطوات الإجرائية وإستراتيجية العمل بالشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.6	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.7	يتوفر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الخامسة: مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يوجد لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.					
.2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة.					
.3	يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ، ويكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة.					
.4	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة.					
.5	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع الداخلي ومصلحة الشركة في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.6	يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.					
.7	يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية.					
.8	يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الثاني

كشف أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي
1	د.حمدي شحدة زعرب	أستاذ المحاسبة – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
2	د. على عبد الله شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية وأستاذ المحاسبة – الجامعة الإسلامية
3	د.ماهر موسى درغام	أستاذ المحاسبة – كلية التجارة– الجامعة الإسلامية
4	د.نافذ محمد بركات	أستاذ الإحصاء - كلية التجارة– الجامعة الإسلامية
5	د يوسف محمود جربوع	أستاذ المراجعة – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الثالث

أسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الرقم	اسم الشركة	سنة التأسيس	المقر الرئيسي	عدد الفروع	هاتف	فاكس
1	شركة مصانع الزيوت النباتية (VOIC)	1953	نابلس	لا يوجد	092324161	092325036
2	الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات (WASSEL)	2005	رام الله	4	022974444	022972020
3	الإتحاد للإعمار والاستثمار (UCI)	2005	رام الله	2	022974992	022974978
4	شركة ترست العالمية للتأمين(TRUST)	1995	البيرة	8	022978550	022425734
5	بنك القدس للتنمية والاستثمار (QUDS)	1995	رام الله	10	022979555	022979955
6	شركة فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)	1994	رام الله	4	022986505	022986506
7	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسويق(PLAZA)	1999	البيرة	5	022428581	022428582
8	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي(PIIC)	1995	نابلس	1	092386180	092384354
9	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء(PID)	1993	رام الله	1	022954028	022954027
10	بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC)	1994	البيرة	10	022407880	022407887
11	الشركة الفلسطينية للكهرباء (PEC)	1999	غزة	2	082888600	082888607
12	البنك التجاري الفلسطيني (PCB)	1992	رام الله	5	022979999	022979977
13	شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)	1995	نابلس	1	092376225	092376227
14	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)	1993	عمان	3	0096264647837	009626463045 1
15	شركة مركز نابلس الجراحي التخصصي (NSC)	1995	نابلس	لا يوجد	092341501	092341506
16	شركة التأمين الوطنية (NIC)	1992	رام الله	11	022983800	022407460
17	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون (NCI)	1993	نابلس	1	092311290	092311294
18	شركة المشرق للتأمين (MIC)	1992	رام الله	8	022958090	022958089
19	شركة فلسطين لصناعة اللدائن (LADAEN)	1998	نابلس	1	092398716	092398715
20	شركة القدس للاستثمارات العقارية (JRET)	1996	رام الله	1	022965215	022965217
21	شركة القدس للمستحضرات الطبية (JPH)	1969	البيرة	4	022406550	022403246
22	شركة سجائر القدس (JCC)	1964	العيزرية	4	022799777	022799770
23	البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)	1995	رام الله	11	022956330	022954745
24	شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام (HOTEL)	1999	رام الله	1	022986194	022956950
25	شركة مطاحن القمح الذهبي (GMC)	1995	بيرزيت	1	022818013	022818014
26	شركة بيرزيت للأدوية (BPC)	1973	رام الله	3	022987572	022967205
27	بنك فلسطين (BOP)	1960	رام الله	29	022965010	022964703
28	شركة دواجن فلسطين (AZIZA)	1997	كفر صور	1	092683177	092683180
29	شركة المؤسسة العقارية العربية (ARE)	1986	نابلس	1	092384030	092384034

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30	شركة المستثمرون العرب (ARAB)	1994	العيزرية	1	022799021	022799020
31	الشركة العربية لصناعة الدهانات (APC)	1990	نابلس	1	092311301	092311302
32	بنك الرفاه لتمويل المشاريع (AMB)	2005	رام الله	3	022978710	022978880
33	شركة المجموعة الأهلية للتأمين (AIG)	1994	غزة	15	082824035	082824015
34	شركة المؤسسة العربية للتأمين (AIE)	1975	نابلس	7	092341040	092341033
35	البنك الإسلامي العربي (AIB)	1995	رام الله	7	022407060	022407065
36	شركة المؤسسة العربية للفنادق (AHC)	1996	رام الله	1	022965240	022965242
37	الشركة العربية لمنتوجات الباطون (ACPC)	1987	نابلس	1	092311614	092311390
38	شركة الائتمان للاستثمار والتنمية (IID)	2007	نابلس	1	092337334	092332420

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com